

ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

Upgrading the university to the fourth generation through economic institutions' projects in light of Resolution 008 and the one-stop shop mechanism

غريبي يحي *

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة "عمار ثليجي" الأغواط

مخبر بحث القانون وتطور المجتمع

y.ghribi@lagh-univ.dz

تاريخ إرسال المقال: 2026/01/03 تاريخ قبول المقال: 2026/03/17 تاريخ نشر المقال: 2026/03/31

الملخص:

تهدف هذه الدراسة التحليلية إلى تقييم مدى ملائمة وفعالية الإطار القانوني والمؤسسي المنظم لدور الجامعة الجزائرية ضمن إطار اقتصاد المعرفة، وذلك في ظل سعيها للانتقال إلى جامعة الجيل الرابع كنموذج يركز على الابتكار وريادة الأعمال كوظيفة أساسية بجانب التعليم والبحث وخدمة المجتمع، مع دور فاعل في خلق أنظمة ابتكار وطنية من خلال ترقية مشاريع المؤسسات الاقتصادية الناشئة المنبثقة من مؤسسات التعليم العالي، وتركز الدراسة بشكل خاص على مدى قدرة الآليات القانونية الحديثة والمتمثلة أساساً في القرار الوزاري رقم 008 المؤرخ في 23 فبراير 2025، وكذا القرار الوزاري المشترك المتضمن إحداث شباك واحد لدعم حاملي المشاريع الاقتصادية على تمكين الجامعة الجزائرية من خلال حاضنات الأعمال الجامعية ومراكز تطوير المقاولاتية وكذا مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار من تحويل المعرفة العلمية إلى ثروة اقتصادية وتحفيز بيئة الابتكار لتجسيد التحول الجامعي المنشود.

ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

الكلمات المفتاحية: القرار رقم 008 - الشباك الوحيد - "جامعة 4.0" - اقتصاد المعرفة - حاضنات الأعمال - المؤسسات الاقتصادية.

Abstract:

This analytical study addresses the assessment of the suitability and effectiveness of the legal and institutional framework governing the role of the Algerian University within the knowledge economy context. This is examined against the backdrop of its endeavor to transition to a Fourth-Generation University model, which focuses on innovation and entrepreneurship as a fundamental function alongside education, research, and community service. This model envisions an active role in creating national innovation systems by promoting economic enterprise projects emerging from higher education institutions. The study specifically concentrates on the extent to which modern legal mechanisms, primarily embodied in Ministerial Decision No. 008 dated February 23, 2025, as well as the joint ministerial decree establishing a One-Stop Shop to support project holders, empower the Algerian University. It evaluates whether these mechanisms enable the University, through its business incubators, entrepreneurship development centers, and technology and innovation support centers, to transform scientific knowledge into economic wealth and stimulate an innovation ecosystem to realize the desired university transformation.

Keywords: Decision No. 008 – The One-Stop Shop – University 4.0 – The Knowledge Economy – Business Incubators – Economic Enterprises.

مقدمة:

إن بؤادر ترقية الجامعة الجزائرية إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية وفق القرار الوزاري رقم 008 المعدل والمتمم للقرار الوزاري رقم 1275، والقرار الوزاري المشترك المتضمن إحداث شباك وحيد لدعم حاملي المشاريع الاقتصادية على مستوى مؤسسات التعليم العالي، بتحويل المعرفة العلمية إلى ثروة اقتصادية وتحفيز بيئة الابتكار داخل حاضنات الأعمال الجامعية، إنما هي مشروع مجتمعي نحو التطور وبناء اقتصاد المستقبل أكثر منها نصوص تنظيمية وإدارية، إذ تأتي هذه القرارات في سياق التحول الاستراتيجي للجامعة الجزائرية من مؤسسة تعليمية كلاسيكية إلى فاعل رئيسي في اقتصاد المعرفة والابتكار بانتقالها إلى جامعة من الجيل الرابع.

ومما سبق تبحت إشكالية المقال في مدى قدرة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي على خلق بيئة قانونية ومؤسسية داعمة لمشاريع المؤسسات الاقتصادية الناشئة داخل الجامعات الجزائرية من جهة، وحول قدرة هذه الأخيرة على تجاوز الإطار الشكلي نحو تفعيل حقيقي لريادة الأعمال الأكاديمية ونجاحها من جهة

ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

أخرى، حيث يشكل هذا النجاح مؤشر حقيقي نحو تغيير ثقافي يجعل من الابتكار وخلق الثروة قيمة وطنية وعلمية مشرفة، بهذا يمكن للجامعة الجزائرية أن تصبح كما هو مرجو قاطرة للتنمية الاقتصادية والبشرية في البلاد، وكذا يطرح البحث إشكالية مدى قدرة النظام القانوني على تذليل العوائق الإجرائية والتمويلية التي تواجه مشاريع المؤسسات الاقتصادية في الوسط الجامعي من خلال القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 30 ديسمبر 2025 باستحداث شباك وحيد كآلية لمراقبة حاملي المشاريع الاقتصادية على مستوى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، محاولاً تسهيل الانتقال من فكرة المشروع إلى تجسيده في شكل مؤسسة اقتصادية، وتمكين حاملي المشاريع الاقتصادية من المرافقة المباشرة في بيئتهم الجامعية، حيث أن مدى نجاعة الأحكام الجديدة الواردة في القرار الوزاري المشترك المتضمن إحداث شباك وحيد في حصر الفجوة بين الطموح الأكاديمي للابتكار والواقع التشغيلي والاقتصادي لإنشاء واستدامة مشاريع المؤسسات الاقتصادية هي التي تعكس البحث في مساهمة القرار الوزاري رقم 008 في تعزيز تحول الجامعة الجزائرية إلى الجيل الرابع.

أهمية البحث:

- **الأهمية القانونية:** دراسة تحليلية للقرار 008 والتي تهدف إلى تقييم مسار تجربة لا تزال في طور التأسيس، مما يجعل الدراسة رصدًا تقويمياً مبكراً لأثر السياسات التشريعية.
- **الأهمية العملية:** ربط التحليل القانوني المجرد بمتطلبات التنفيذ على أرض الواقع.
- **الأهمية الاستراتيجية:** ارتباط الموضوع بسياسات الدولة الرامية إلى تنويع الاقتصاد والانتقال نحو اقتصاد المعرفة، حيث تمثل الجامعات محركاً أساسياً في هذا التحول.
- **الأهمية الأكاديمية:** إثراء النقاش حول "جامعة الجيل الرابع" من خلال إعادة تعريف دور الجامعة ورسالتها المتمثلة في الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر الابتكار وريادة الأعمال.

أهداف البحث:

- ✓ تحليل مضامين التعديلات التي أدخلها القرار رقم 008 على أحكام القرار الأصلي 1275.
- ✓ تشخيص التحديات العملية والإجرائية التي تواجه تطبيق القرار - الوزاري المشترك المؤرخ في 30 ديسمبر 2025 المتعلق بإنشاء شباك وحيد - على أرض الواقع داخل المؤسسات الجامعية.

ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

وللإجابة على الإشكالية محل الدراسة اعتمدنا المنهجين الوصفي والتحليلي وقسمنا البحث إلى مبحثين، حيث تناولنا بالدراسة في المبحث الأول دور جامعة الجيل الرابع في دعم مشاريع المؤسسات الاقتصادية، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى الآليات المؤسسية لترقية الجامعة الجزائرية إلى الجيل الرابع.

المبحث الأول: دور جامعة الجيل الرابع في دعم مشاريع المؤسسات الاقتصادية:

نتناول في هذا المبحث المفاهيم الأساسية المتعلقة بالدراسة، خاصة أن تحديد المفاهيم هو مدخل ضروري لتحديد الإطار العام للبحث كون المصطلحات تتداخل فيما بينها، وضبط التعاريف يسمح بإدراك العناصر المراد دراستها (مطلب أول) والإطار المفاهيمي لمتطلبات جامعة الجيل الرابع (مطلب ثان) ، ثم نتطرق إلى إسهامات جامعة الجيل الرابع في دعم الابتكار وريادة الأعمال (مطلب ثالث) وذلك في الآتي:

المطلب الأول: التأسيس النظري لجامعات الجيل الرابع:

جامعات الجيل الرابع هي نموذج حديث من الجامعات تعتمد على الرقمنة والابتكار التكنولوجي لتعزيز العمليات الأكاديمية والإدارية، ودعم الاقتصاد المعرفي من خلال توجيه البحث العلمي لخدمة المجتمع، وتعتمد هذه الجامعات على ارتباط ركائز التعليم العالي والبحث العلمي وخدمة المجتمع مع ريادة الأعمال والأفكار والمؤسسات الناشئة وفق ما تمليه الثورة الصناعية الرابعة¹، ونهدف من خلال هذا العنصر إلى التأسيس النظري لمفهوم جامعات الجيل الرابع والأهداف التي تسعى لتحقيقها، لكن قبل التطرق لها بالدراسة كان لزاما علينا أن نبين الفرق بين الجامعة من الجيل الرابع وما يشابهها من نماذج أخرى لا سيما "الجامعة الذكية" و "الجامعة الريادية" وذلك من خلال العناصر التالية:

الفرع الأول: مفهوم الجامعة الذكية:

أولاً: تعريف الجامعة الذكية: (Smart University) :

¹ أنظر: مولود بعلي، حمو بوعلام، دور الأداء الرقمي في تعزيز تبني نموذج جامعات الجيل الرابع في الجزائر، دراسة تحليلية للتحديات والفرص، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، مجلد 10، عدد 01، 2025، ص 229.

تعرف الجامعة الذكية على أنها المكان الذي يحتوى على بيئة ذكية وطريقة تدريس ذكية وبنية تحتية تتمحور أساسا على التكنولوجيا والبيئة الرقمية وتهدف إلى استخدام التقنيات الذكية² (IoT) ، الذكاء الاصطناعي، البيانات التنبؤية الحوسبة السحابية، إنترنت الأشياء لتحسين العمليات التعليمية والإدارية، هذا المفهوم يتجاوز التعليم الإلكتروني ليشمل البيئة التعليمية الذكية بكل مكوناتها³.

ثانيا : خصائص الجامعة الذكية:

ومن خصائصها⁴:

- الكفاءة والفعالية في استخدام أحدث التقنيات العلمية والتكنولوجية في البنية التحتية لأنظمتها؛
- أنظمة تعلم تكيفية تستجيب لأداء الطالب؛
- إدارة موارد ذكية (طاقة، أمن، صيانة)؛
- خدمات رقمية شاملة (بوابة إلكترونية متكاملة)؛
- التعلم عن بُعد المتطور.

الفرع الثاني: مفهوم الجامعة الريادية:

أولاً: تعريف الجامعة الريادية: (Entrepreneurial University) :

الجامعة الريادية هي إستراتيجية تتمحور على الثقافة الريادية، وتعرف بأنها الجامعة التي تؤدي وظائفها من تعليم وبحث علمي وخدمة مجتمع بطريقة غير تقليدية، وتقوم بدور واضح في دعم منظومة الابتكار وريادة الأعمال، وتحقيق الإبداع وخلق ميزة تنافسية للجامعة، والمساهمة في التنمية الاقتصادية

² أنظر: أمل سعيد حباكة، تصور مقترح لتحويل جامعة حلوان إلى جامعة ذكية في ضوء الذكاء الاصطناعي، مجلة كلية التربية (أسوان)، مجلد 38، عدد 38 ، ديسمبر 2022، ص60.

³ أنظر: بن شراط نجا، التحول الرقمي في التعليم العالي: مقارنة سوسيولوجية في تحليل مقاومة التغيير بين نموذج الجامعة التقليدية والجامعة الذكية، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 09 ، العدد 02 ، ديسمبر 2025، ص1254.

⁴ أنظر: رجاء عبد اللاوي، سامية سيرات، متطلبات وتحديات تفعيل الجامعة الذكية في الجامعات الجزائرية مع عرض تجارب ناجحة، مجلة الأعمال الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، مجلد 02، عدد 01، جانفي 2024، ص27.

ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

والاجتماعية، والاستثمار في المعرفة من خلال توفير متطلبات اقتصاد المعرفة⁵، وتهدف إلى خلق بيئة تحفز الابتكار وتحويل الأفكار إلى مشاريع⁶.

ثانيا : خصائص الجامعة الريادية:

ومن خصائصها⁷:

- حاضنات أعمال ومسرعات مشاريع؛
- برامج تدريب على ريادة الأعمال؛
- تشجيع البحث التطبيقي لحل مشكلات واقعية؛
- شراكات قوية مع القطاع الصناعي وفرص أكبر للتعاون مع الشركات والمؤسسات الأخرى مما يسمح لها بإمكانية تسويق الأفكار المقاولاتية.

الفرع الثالث: الإطار المفاهيمي والتأصيل النظري لجامعات الجيل الرابع:

هي نموذج متكامل يجمع بين عدة أبعاد ويهدف إلى تحقيق تأثير مجتمعي واقتصادي واسع، يشمل الذكاء التقني والثقافة الريادية ضمن رؤية أوسع لخدمة المجتمع والاقتصاد، وتعمل على دمج خصائص الجامعة الذكية والريادية ضمن إطارها الشامل، حيث تكون التكنولوجيا وسيلة والريادة إحدى غاياتها لتحقيق الأثر المجتمعي الأوسع.

جامعات الجيل الرابع هي جامعات حديثة تدمج التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع مع ريادة الأعمال والتكنولوجيا لمواجهة تحديات الثورة الصناعية الرابعة (IR4)، بهدف تخريج كوادر مؤهلة لسوق العمل المستقبلي عبر الابتكار وجاهزين للمنافسة على وظائف المستقبل محلياً وإقليمياً ودولياً⁸، وتطبيق

⁵ أنظر: نهال مجدي إبراهيم أحمد، معوقات تحول جامعة المنصورة إلى جامعة ريادية وسبل التغلب عليها دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية جامعة المنصورة، مجلد 04، عدد 118، أبريل 2022، ص1501-1505.

⁶ أنظر: عامر ملايكية، متطلبات التحول إلى الجامعة الريادية، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، عدد 14، 2025، ص42.

⁷ أنظر: مولاي أم كلثوم، سحيمي فايزة، الجامعة الريادية وتعزيز الفرصة المقاولاتية لدى الطلبة خريجي المركز الجامعي البيض، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، مجلد 09، عدد 03، 2024، ص669.

⁸ أنظر: سهير عبد اللطيف أبو العلا وآخرون، درجة توافر متطلبات جامعات الجيل الرابع بجامعة أسوان، مجلة كلية التربية (أسوان)، مجلد 45، عدد 45، يوليو 2024، ص23.

الذكاء الاصطناعي، والتعلم المدمج، والشراكات مع الصناعة، لتصبح محركات للتنمية الاقتصادية والمجتمعية المستدامة، كما يظهر في المبادرات الجزائرية نحو هذا النموذج .

أولاً: الإطار المفاهيمي لجامعات الجيل الرابع:

أ - تعريف جامعات الجيل الرابع: (Fourth Generation University):

هي مؤسسات التعليم العالي التي تتبنى نهجاً شاملاً ومتعدد التخصصات تعتمد على الابتكار وريادة الأعمال وتطوير الأبحاث العلمية بما يستجيب لاحتياجات الثورة الصناعية الرابعة، حيث تقوم بتزويد الطلاب بالمهارات والخبرات العملية التي تسمح لهم عند التخرج بولوج عالم الشغل المعاصر، وضمان تكوين يتناسب وسمات العصر الذكي سريع التغيير⁹، وإعداد المؤهل البشري لتلبية حاجيات المجتمع المتنوعة ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل¹⁰.

ب - الأهداف الإستراتيجية لجامعات الجيل الرابع:

تم تعزيز مفهوم جامعات الجيل الجديد من خلال مقالات وكتب أكاديمية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مثل الأبحاث المرتبطة بنموذج "الحلزون الثلاثي Triple Helix" الذي قدمه كل من "إتسكويتز Etzkowitz" و "ليدزдорف Leydesdorff"، حيث أكدوا على أهمية التعاون بين الجامعات والصناعة والحكومة في قيادة الابتكار، وبالتالي يمارس هذا النموذج دوراً رئيسياً في التنمية المستقبلية لمجتمع المعرفة إذ يعمل على دمج الجهات الفاعلة بين الجامعة وعالم الأعمال والحكومة¹¹.

وفي إطار التطور المؤسسي للتعليم العالي، شهدت الجامعات تحولاً جوهرياً بنموذج أكثر تحديثاً عن الأنظمة التقليدية، تمثل في الانتقال من هياكل الجيل الثالث إلى ما يُعرف بجامعات الجيل الرابع يقوم هذا النموذج المتقدم على إدماج التقنيات الرقمية المتطورة، ولا سيما نظم الذكاء الاصطناعي وآليات التعليم الذاتي

⁹ أنظر: إسماعيل خالد علي المكاوي، وليد سعيد أحمد سيد أحمد، رؤية مقترحة لتطوير الإعداد التربوي للطلاب المعلمين بكليات التربية جامعة الأزهر المواكبة لجامعات الجيل الرابع، المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج (ج1)، عدد112، أوت2023، ص06.

¹⁰ أنظر: عائشة علي محمد البكري، تصور مقترح لتطوير برامج إعداد المعلم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية بالجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030 مجلة كلية التربية طنطا، مجلد72، عدد04، ج1، أكتوبر 2018، ص416.

¹¹ أنظر: دعاء محمد سيد عمر، آليات مقترحة لتطبيق نموذج الحلزون الثلاثي للابتكار في مصر في ضوء التجربة الصينية، مجلة العلوم التربوية بكلية التربية، جامعة الغردقة، مجلد 06، عدد03، أوت 2023، ص63.

التكيفي، بهدف رفع الكفاءة التعليمية، وخلق بيئة تربوية تفاعلية ديناميكية، تُحسّن من مخرجات العملية التعليمية وتُعظّم من فاعليتها.

وقد برز هذا التطور كنتيجة حتمية لتوسيع المفهوم القانوني والاجتماعي لدور الجامعة، فلم تعد وظيفتها منحصرة في الإطار التقليدي المزدوج للتعليم ونشر المعرفة البحثية فحسب، بل تجاوزته لتصبح فاعلاً اقتصادياً واجتماعياً رئيسياً، وبذلك، تحولت إلى منصات متكاملة تدمج بين ثلاث وظائف أساسية لا تقبل التجزئة، التعليم، البحث العلمي والابتكار، لتسهم بشكل مباشر وفعال في دفع عجلة التنمية المستدامة على المستويين الاقتصادي والمجتمعي.

ثانياً: مواصفات جامعات الجيل الرابع:

تضع هذه الدراسة ثلاث مواصفات رئيسية لجامعات الجيل الرابع نذكرها في الآتي¹²:

أ - الاعتماد على الابتكار والرقمنة:

تعتمد جامعات الجيل الرابع بشكل كبير على الرقمنة والابتكار بهدف تعزيز الجودة، باستخدام التكنولوجيا الحديثة، حيث تتوفر هذه الجامعات من خلال اعتماد إصلاحات عميقة في النظام التكنولوجي على بيئة تعليمية تفاعلية وديناميكية، تمكن الطلاب من الوصول إلى الموارد التعليمية والأبحاث بسهولة وسلاسة.

توظف الرقمنة من خلال اعتماد أنظمة إدارة التعلم الإلكتروني وتقنيات العالم الافتراضي والواقع المعزز، وتطبيق الخدمات الذكية للوصول إلى تجارب تعليمية غنية وشاملة كما يتم توظيف الابتكار في تصميم المناهج الدراسية وتطوير المشاريع البحثية، مما يساعد في تزويد الطلاب بالمهارات العملية اللازمة لسوق الشغل.

ب - تعزيز الاقتصاد المعرفي:

¹² أنظر: مولود بعلي، حمو بوعلام، مرجع سابق، ص 233 وما بعدها.

تساهم جامعات الجيل الرابع في تعزيز اقتصاد المعرفة من خلال البرامج التعليمية التي تمزج بين المعارف النظرية والمهارات العملية، ويساعد ذلك في تخرج كفاءات مهينة للعمل، قادرة على تطبيق مهاراتها في السوق وبلورة معارفها لإيجاد حلول مبتكرة للمشاكل الحديثة والتحديات المعاصرة.

إن تسليع التعليم يشكل خيارا استراتيجيا لمؤسسات التعليم العالي من أجل معادلة الخبرات العملية بمعايير في مستوى الدرجات العلمية، كما تساهم الجامعات في توفير بيئة داعمة لريادة الأعمال من خلال حاضنات الأعمال وبرامج التدريب والمرافقة، مما يوسع من فرص تأسيس الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة، أو "النشاط الإبداعي و ريادة الأعمال"، الذي يعد من محددات النجاح، لتظهر العديد من براءات الاختراع، وتحدث أنشطة إبداعية واسعة النطاق؛ يكون انتشار الابتكار فعالاً ففكرة الابتكار لا تعني فقط البحث والتطوير أو الأداء الجامعي ولكن بشكل أساسي الأداء الريادي، مما يعني الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المجهزة جيداً والمبتكرة في قطاعات السوق الجديدة وفروع الأعمال المتقدمة¹³.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لمتطلبات جامعة الجيل الرابع:

بعد الابتكار وريادة الأعمال واقتصاد المعرفة والمشاريع الاقتصادية الناشئة المنبثقة من الجامعات من ضمن متطلبات جامعة الجيل الرابع فاقتصاد المعرفة باعتباره أداة ربط بين النمو الاقتصادي والمعرفة والمؤسسة الاقتصادية الناشئة كونها تمثل الوحدة المؤثرة بشكل مباشر في تنمية بيئة ريادة الأعمال في الجامعات الجزائرية، ومنه يمكن تحديد المفاهيم العامة حول هذه العناصر في الأتي:

الفرع الأول: تعريف الابتكار:

يشير المدلول الاصطلاحي لمصطلح الابتكار Creativity إلى أنه مفهوم مركب، يشتمل على مجموعة مترابطة من القدرات الذهنية، والاستعدادات الفطرية أو المكتسبة، والسمات الشخصية المميزة للفرد. التي إذا ما وجدت بيئة محفزة ومناسبة يمكن أن ترقى بالعمليات العقلية لتؤدي إلى إنتاج مخرجات فكرية أو مادية أصيلة وجديدة، بالنسبة لخبرات الفرد أو خبرات الجماعة في أحد ميادين الحياة الإنسانية، وبناءً عليه، يمكن تعريف الابتكار باعتباره قدرة عقلية إنتاجية، يهدف من خلالها الشخص إلى توليد فكرة، أو ابتكار

¹³ أنظر: مولود بعلي، حمو بوعلام، مرجع سابق، ص 234 وما بعدها.

وسيلة، أو اختراع أداة، أو تطوير منهجية عمل، تكون جديدة في كليتها أو في جوهر تطويرها، بدون اعتماد على التقليد المحض¹⁴.

ويعرف الابتكار على أنه قدرة عقلية يحاول فيها الإنسان أن ينتج فكرة أو وسيلة أو أداة، بطريقة لم تكن موجودة من قبل، أو تطوير رئيسي لها دون تقليد، بما يحقق نفعاً للمجتمع، وعليه ويشترط لتحقيق الصفة الابتكارية أن يكون هذا الإنتاج أو التطوير قابلاً للإسهام في تحقيق منفعة عامة أو مصلحة اجتماعية، مما يربط المفهوم بربط عضوي بالغاية النفعية للمجتمع¹⁵.

ويمثل الابتكار أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي في العصر الحالي حيث تحول فيه عامل المعرفة إلى عنصر أساسي لتطوير الاقتصاد وتعزيز القدرة التنافسية، مما يجعل الابتكار إستراتيجية أساسية في التنمية الإقليمية¹⁶.

الفرع الثاني: تعريف ريادة الأعمال:

شهد مصطلح ريادة الأعمال (Entrepreneurship) عدة تعاريف متنوعة وجاء هذا التنوع بسبب التباين والاختلاف للنظر لمفهوم ريادة الأعمال من جهة والتغيرات التي شهدتها بيئة الأعمال من جهة أخرى، عرفها (J, Say) بأنها نشاط يقوم به شخص مبدع يعمل على تنظيم وتوجيه موارد الإنتاج بهدف إنشاء منتج ومنفعة جديدة قائمة على الابتكار لأجل تحقيق أعلى الأرباح الممكنة، ويعرفها (Schumpeter) (J) بأنها مؤسسات قائمة على أفكار إبداعية وابتكارات جديدة تساهم في زيادة نمو الاقتصاد، وتعرفها مؤسسة (GEM) بأنها عملية إنشاء مشروع جديد في شكل عمل حر أو مؤسسة جديدة أو القيام بتوسيع مشروع قائم

¹⁴ أنظر: جروان فتحي عبد الرحمان، أساليب الكشف عن الموهوبين والمتفوقين ورعايتهم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 07.

¹⁵ أنظر: منصور إيمان أحمد، إدارة الابتكار نحو التغيير، دار ابن النفيس، عمان، 2018، ص 20.

¹⁶ أنظر: دعاء محمد سيد عمر، مرجع سابق، ص 63.

من قبل مؤسسة أو فريق أو فرد ريادي¹⁷. حيث يُعرّف الريادي بأنه: الشخص الذي يمتلك الإرادة والقدرة على تحويل فكرة جديدة، أو خبرة مبتكرة، أو اختراع أصلي، إلى مشروع أو ابتكار ناجح وقابل للاستمرار¹⁸.

وعرفت منظمة العمل الدولية ريادة الأعمال بأنها ترتبط بالمقاول أو الريادي وهو كل شخص يتمتع المجموعة من الخصائص مثل الثقة بالنفس النتائج الموجهة تحمل المخاطر، القيادة، الأصالة والمستقبل الموجه، تعكس الريادية أن يوظف الإنسان نفسه بنفسه بإنشاء منظمة جديدة يبدأ فيها عمله الخاص منفردا أو مع فريق عمل خاص به، وتعتمد على الحرية في التفكير والقدرة على الإبداع والتميز، فالريادة عامة، وفي مجال الأعمال خصوصا تعني بالنسبة للمشاريع الناشئة الابتكار وتقديم الجديد، ومنه نستطيع القول أن ريادة الأعمال مرتبطة كل الارتباط بالإبداع والابتكار والتميز¹⁹.

الفرع الثالث: تعريف اقتصاد المعرفة والمؤسسة الاقتصادية:

أولاً: تعريف اقتصاد المعرفة:

يكمن جوهر اقتصاد المعرفة في تدفق استثمارات هائلة في رأس المال البشري وفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويرتبط اقتصاد المعرفة ارتباطا وثيقا بالتكنولوجيات الحديثة والانترنت والتي تعرف بأنها من تداعيات الثورة الصناعية الرابعة، فيما يركز هذا النمط الاقتصادي الجديد على الأبحاث والعلوم والمعارف ويستمد قوته من اعتماده على الابتكارات والاكتشافات والاختراعات. وقد عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE بأنه "الاقتصاد الذي يعتمد بشكل مباشر على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والمعلومات، ويتركز اقتصاد المعرفة على تحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية من خلال عمليات إنتاج وتوزيع

¹⁷ أنظر: عبد الحميد بشير، نحو تطوير النظام البيئي لريادة الأعمال من خلال الجامعات الريادية - جامعة بيركلي أنموذجا، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، عدد 14، 2025، ص42.

¹⁸ أنظر: رأفت العبيدي، أضواء الجراح، رأس المال الفكري في إطار متغيرات بيئة ريادة الأعمال: دراسة استطلاعية لعينة من الشركات الصناعية العاملة في محافظة نينوى، مجلة دراسات إدارية، العدد 12، 2014، ص165.

¹⁹ أنظر: صافي فتيحة، بلجيلالي فتيحة، مؤسسات التعليم العالي بالجزائر ودورها الداعم للابتكار و ريادة الأعمال، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مجلد 15، العدد 01، 2024، ص42.

ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

المعرفة، واستخدامها في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وقدرته على الانتشار الواسع ما يجعله الاقتصاد الأنسب كونه يتماشى مع التوجه الجديد للعولمة²⁰.

أما البنك الدولي فقد عرف اقتصاد المعرفة أنه "الاقتصاد الذي تكون فيه المعرفة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وتوليدها ونشرها بفاعلية من خلال الاستثمار المتواصل في التعليم، والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والبيئة المؤسسية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة"²¹.

وفقا لهذا التعريف فإن اقتصاد المعرفة هو النموذج الاقتصادي الذي يركز على دور المعرفة في دفع النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الاستثمار المستمر في التعليم والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتهيئة البيئة الاقتصادية والمؤسسية المناسبة. ويهدف اقتصاد المعرفة إلى زيادة إنتاجية واستخدام المعرفة بشكل أكثر كفاءة، وبالتالي دعم التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الازدهار، وتهيئة البيئة الاقتصادية المناسبة لدعم الاقتصاد المعرفي وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام²².

ثانيا: تعريف المؤسسة الناشئة والمؤسسة الاقتصادية:

يستخدم العديد من الباحثين مفهوم المؤسسة الناشئة المترجم من الكلمة الإنجليزية (Startup) ومفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) للدلالة على نفس المعنى، وهو مشروع في بداية نشأته يضم عدد قليل من الموظفين، ومفهوم المؤسسة الاقتصادية (Entreprise Économique)، في حين هناك اختلاف بين المفاهيم، وبما أن هذه الدراسة تهتم بواقع ترقية مشاريع المؤسسات الاقتصادية من خلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، لذلك، سيتم تحديد المفاهيم وذلك من خلال التالي:

عرف المنظر (Ries Eric) في كتابه The Lean Startup المؤسسة الناشئة على أنها كيان بشري مصمم لإنشاء منتج أو خدمة جديدة في ظل ظروف عدم التأكد شديد وبناء على هذا التعريف، والذي لم يذكر شيئا عن حجم المؤسسة أو الصناعة أو قطاع الاقتصاد، اعتبر أي شخص يقوم بإنشاء منتج أو عمل

²⁰ أنظر: مناد أمجد، اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة، أطروحة دكتوراه، تخصص: إستراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، 2021، ص 17.

²¹ أنظر: ندى صلاح علي محمد، اقتصاد المعرفة وأثره على النمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية، جامعة أسيوط، مجلد 74، مارس 2022، ص 335.

²² أنظر: نصر الدين أمرار، سفيان فوكة، دور حاضنات الأعمال الجامعية في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر - دراسة على ضوء القرار الوزاري 1275، مجلة السياسة العالمية، المجلد 07، العدد 02، 2023، ص 785.

ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

جديد في ظل ظروف عدم التأكد الشديد، سواء كان رجل أعمال يعرف ذلك أم لا، وسواء كان يعمل مؤسسة غير ربحية أو في مؤسسة ربحية واعتبر المؤسسة الناشئة الناجحة تحتاج إلى توظيف كفاءات بشرية مبدعة قادرة على تنسيق أنشطتهم، وإيجاد ثقافة المؤسسة التي تحقق النتائج²³.

جاء مصطلح المؤسسة الناشئة ليعبر عن ذلك الإطار الجديد أو الهيكل الحداثي للمؤسسات الرامية إلى تحويل الأفكار والمعارف الإبداعية إلى سلع وخدمات باستخدام مختلف التكنولوجيات الحديثة وتسعى للانتشار الواسع بالاعتماد على الانترنت، فالمؤسسة الناشئة هي مشروع صغير بدأ للتو وكلمة start-up تنقسم إلى جزئين start ويعني الانطلاق و up ويعني النمو السريع أو القوي²⁴.

وهناك من يعرفها بأنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبيراً، وبغض النظر عن حجم الشركة أو قطاع ومجال نشاطها، وهي تتميز بمخاطر عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها²⁵.

تأسيساً على التعريفات السابقة، يمكن القول إن المؤسسة الناشئة هي مزيج من الموارد البشرية، والموارد المادية، والتي تسخر في سبيل تطوير فكرة مبدعة سواء كانت جديدة، أو منتشرة في قطاعات أخرى، حيث يتم تمويلها في غالب الأحيان من قبل الأعوان الاقتصاديين، البنوك وغيرها²⁶.

أما بالنسبة للمشرع الجزائري، فإنه لم يضع تعريفاً مباشراً لهذا النوع من المؤسسات، بل أكد على مجموعة من الشروط إذا توفرت يطلق على المؤسسة تسمية مؤسسة ناشئة، وقد حدد المرسوم التنفيذي الذي يهدف إلى تشكيل اللجنة الوطنية المختصة في منح وسم مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر، حاضنة أعمال، رقم 20-245 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 الشروط الواجب توفرها لدى المؤسسات للحصول على وسم مؤسسة ناشئة وذلك حسب المادة (11) منه.

²³ أنظر: شريف فطيمة وآخرون، دور الجامعة في ترقية المؤسسات الناشئة: دراسة حالة جامعة الجزائر 3، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد 28، عدد 01، 2025، ص 86.

²⁴ أنظر: بوضياف علاء الدين، زبير محمد، دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مجلد 2020، عدد 89، ص 89.

²⁵ أنظر: بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة : startup دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 04، عدد 02، 2018، ص 420.

²⁶ أنظر: عائشة خوخاوي، آليات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في قطاع التعليم العالي: حاضنة الأعمال بجامعة البليدة 02 أنموذجا، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مجلد 14، عدد 02، ديسمبر 2025، ص 1076.

ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

وبالرغم من أن المشرع الجزائري قد تأخر في وضع الإطار القانوني الخاص بالمؤسسات الناشئة إلى غاية 2017 حيث صدر القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في 11 جانفي 2017 والذي تضمن مقارنة اقتصادية متكاملة شملت ثلاثة عناصر أساسية وهي: دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العمل على تطويرها، الحفاظ على ديمومتها، إلا أنه لم يقدم تعريفا لها، واكتفى بالإشارة إليها في بعض القوانين مثل القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطور التكنولوجي رقم 15-21 في المادة (21) من القانون 15-21، التي تربطها بالمشاريع المبتكرة ودعمها عبر الصناديق، حيث لم يقدم تعريفاً شاملاً، ولكنه ربطها بالمشاريع المبتكرة في القانون التوجيهي للبحث العلمي.

ومن خلال المذكرة رقم 708 المؤرخة في 24 أكتوبر 2019 ورد أن المؤسسة الناشئة هي كل مؤسسة تعمل في أحد المجالات التالية: مكتب الدراسات والاستشارات في الإعلام الآلي تركيب الشبكات ومعالجة المعطيات، هندسة الحاسوب الصناعية والإنتاجية، تشغيل خدمات الانترنت، خدمات الصوت عبر بروتوكول الانترنت VoIP برمجة الحاسوب، تركيب وصيانة وإصلاح معدات وبرامج التشفير²⁷.

أما في القرار الوزاري رقم 008 المؤرخ في 23 فيفري 2025 فأحصى عدة تسميات للمؤسسة الاقتصادية من خلال مختلف التسميات، "... فمشروع مذكرة التخرج يهدف للحصول على شهادة جامعية - مشروع "مؤسسة اقتصادية"، في الأساس ... المؤسسات الناشئة أو المؤسسات المصغرة أو أي شكل آخر من المؤسسات الاقتصادية الخلاقة للثروة ومناصب الشغل²⁸.

في حين أن المشرع الجزائري عرف المؤسسة ضمن القانون رقم 08-12 المؤرخ في 25 جوان 2012 المتعلق بالمنافسة، حيث تعرف المادة الثالثة منه المؤسسة بأنها: "كل شخص طبيعي أو معنوي أيا كانت طبيعته يمارس بصفة دائمة نشاطات الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات أو الاستيراد".

يستطاع القول أن الفرق الجوهرى هو أن المؤسسة الاقتصادية (التقليدية) هي أي كيان تجاري يهدف لتحقيق الربح بشكل تقليدي عبر بيع سلع أو خدمات موجودة ومعروفة في السوق، وتكون بنمو تدريجي

²⁷ أنظر: رجاء أومدور، النظام القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، مجلد 09، عدد 02، جوان 2024، ص454.

²⁸ المادة (02) من القرار رقم 008 المؤرخ بتاريخ 23 فيفري 2025 المعدل والمتمم للقرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، والذي يحدد كفايات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي.

ومستقر يعتمد على التمويل الذاتي أو القروض البنكية، في حين أن الابتكار قد لا يكون هو المحرك الأساسي لها، فغالباً ما تعمل ضمن أسواق قائمة.

بينما المؤسسة الناشئة هي نوع خاص من المؤسسات الاقتصادية يتميز بابتكاره لفكرة أو منتج أو خدمة فريدة، ويسعى لتحقيق نمو سريع وقابل للتطوير، ويعتمد غالباً على نماذج أعمال مبتكرة ورأس مال مخاطر للحصول على تمويل كبير للنمو السريع، وهو ما يمنحها امتيازات قانونية وجبائية خاصة (كالإعفاءات الضريبية) يميزها عن المؤسسة التقليدية .

من جانب آخر فالمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة تمثل نوعان من الأعمال، غير أنهما يختلفان في جوانب عديدة، حيث تهتم المؤسسة الناشئة بالسوق الجديدة، الرغبة في النمو السريع، مع تحمل مخاطر كبيرة في الاستثمار²⁹.

في المقابل، تهتم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بطرح منتجات وخدمات موجودة في السوق، لذلك فإن إمكانية النمو محدودة، وتحمل مخاطر أقل، وبالتالي لا يطرح تمويلها مشكلة بالنسبة للبنوك³⁰. بالإضافة إلى أنها لا تقدم حلولاً مبتكرة لاحتياجات المستهلك، ولا تستهدف أن يتحول المشروع إلى فكرة ضخمة، غير أنها تسعى إلى توسع نشاطها وتحقيق قدر عالي من الأرباح³¹.

ويمكن القول أنه من النصوص القانونية يظهر أن المشرع الجزائري ميز بين المؤسسة الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسة الاقتصادية، كل حسب طبيعته وهدفه الاقتصادي. إلا أنه لم يقدم تعريف صريحاً لها، وبالرغم من أن هذا التمييز يعكس رغبة المشرع في تكييف الأنظمة القانونية مع احتياجات كل فئة من المؤسسات.

إلا أن هذا التقسيم يحتاج إلى مزيد من التطوير لسد الثغرات القانونية والعملية، وضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة من وراء هذا التصنيف، مع الحفاظ على مبادئ العدالة والمساواة في المعاملة بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين.

²⁹ أنظر: شريف فطيمة وآخرون، مرجع سابق، ص 87.

³⁰ أنظر: المرجع السابق، ص 87.

³¹ أنظر: رجاء أومدور، مرجع سابق، ص 455.

ترتبط المؤسسة الناشئة والمؤسسة الاقتصادية بعلاقة عموم وخصوص مطلق، فكل مؤسسة ناشئة هي مؤسسة اقتصادية، وليس العكس. ذلك أن المؤسسة الناشئة تمثل شكلاً قانونياً واقتصادياً مخصوصاً، يتميز بسمات جوهرية هي الارتكاز على الابتكار، والتوسع السريع، وكثافة الاستخدام التكنولوجي، مما يستوجب إطاراً تشريعياً ودعماً خاصاً.

المطلب الثالث : إسهامات جامعة الجيل الرابع في دعم الابتكار وريادة الأعمال:

بشكل متسارع سطرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتنفيذ إستراتيجية جديدة تقوم أساساً على تشجيع الابتكار وانفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي، ومن أهم مخرجاتها نجد:

الفرع الأول: مراكز تطوير المقاولاتية:

منذ سنة 2007 تزايد اهتمام مؤسسات التعليم العالي بريادة الأعمال والابتكار، حيث ساهمت الوزارة بالاشتراك مع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بتعميم إنشاء دور المقاولاتية في مؤسسات التعليم العالي من أجل نشر ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة، ومن خلالها قامت بتنظيم أيام دراسية ودورات تكوينية في مختلف مؤسساتها، حتى يتمكن العديد من الطلبة بإنشاء وتجسيد مشاريعهم.

أولاً: نشأة مراكز تطوير المقاولاتية:

وتجسيدا لاتفاقية التعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة وبمناسبة انعقاد الندوة الوطنية للطلاب المقاول بتاريخ 13 جويلية 2023 بالمركز الدولي للمؤتمرات، تم الإعلان عن إطلاق مراكز تطوير المقاولاتية كبديل لدور المقاولاتية بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية وبتاريخ 20 نوفمبر 2023 تم تصنيف مركز تطوير المقاولاتية كمصلحة مشتركة للبحث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 23-410 المؤرخ في 20 نوفمبر 2023 المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 12-293 المؤرخ في 21 يوليو 2012 الذي يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، ليعزز بمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر بمقتضى مرسوم تنفيذي صادر عن الوزارة المستحدثة.

وشملت مراكز تطوير المقاولاتية على هياكل تضم حيز مادي ملائم وفريق مكون من إداريين ومكونين ومجهز بالوسائل والأجهزة، بهدف تعزيز التعلم المقاولاتي المبني على تطوير خصائص السلوك المقاولاتي لدى الجامعيين والمهارات الإدارية التي يتطلبها العمل المقاولاتي بتمكينهم من تحضير خطط عمل لمشاريعهم قبل تنفيذها وتأسيسها مثل: دراسات السوق وتحليل المنافسين تمويل المشروع الإجراءات القانونية؛ ليصبحوا قادرين على تأسيس المشاريع المقاولاتية الخاصة بهم مستقبلا، لمدة 15 يوم يحصلون بعدها على شهادة تكوين والتي تتيح لهم الاستفادة من التمويل مشاريعهم من طرف وكالة دعم وتنمية المقاولاتية، ومع تزايد دعم الدولة لبيئة المقاولاتية في الجامعات ارتفع عدد مراكز تطوير المقاولاتية إلى 102 مركز، ما أهل الجزائر لاحتلال المرتبة الأولى عربيا³².

ثانيا: مهام مراكز تطوير المقاولاتية:

تقوم مراكز تطوير المقاولاتية كمرافقة للطلبة الجامعيين والمتخرجين بحملات التحسيس والتوعية بالمقاولاتية عن طريق تنظيم محاضرات و ورشات عمل يشرف عليها خبراء ومختصين لدعم المهتمين بالمقاولاتية ودمجهم في المسار المقاولاتي، وينقسم برنامج التكوين المقاولاتي الذي تقدمه مراكز تطوير المقاولاتية إلى خمسة مقاييس هي كالآتي:³³

- (1) أساسيات في المقاولاتية؛
- (2) التخطيط الاستراتيجي وتطوير المؤسسة؛
- (3) التسيير العملي والموارد؛
- (4) الجوانب القانونية لإنشاء مؤسسة؛
- (5) استراتيجيات النمو والابتكار واقتراح القيم.

الفرع الثاني: اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية والواجهات:

في إطار مواصلة تنفيذ السياسة الرامية إلى ترقية الابتكار وترسيخ ثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي، عمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على إرساء مفهوم ريادة الأعمال داخل الجامعة وأمرت

³² أنظر: يوسف مصطفى، سمسوم عائشة، مراكز تطوير المقاولاتية C.D.E كإستراتيجية لتعزيز النية المقاولاتية لدى الجامعيين، مجلد 14، العدد 01، مجلة دفاتر بواذكس، 2025، ص28.

³³ مركز تطوير المقاولاتية: <https://cde.dz/2025/>

بتفعيل آليات نقلها نحو جامعة فاعلة في التنمية الاقتصادية وخالقة للثروة، وهو ما تم بالفعل عقب التوقيع على قرار يتضمن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية وفق القرار رقم 1244 المؤرخ في 25 سبتمبر 2022³⁴. حيث عملت تحت الوصاية المباشرة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي وكان الهدف منها استثمار مخرجات التكوين والبحث الجامعيين وتوظيفهما في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق جيل من رواد الأعمال الجامعيين من ذوي المبادرات الخلاقة والمبدعة للمساهمة في تشغيل خريجي مؤسسات التعليم العالي والحد من البطالة.

وفي الفاتح من مارس سنة 2023 وتكملة للمهام الموكلة للجنة أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية، التي ألغت اللجنة السابقة³⁵، وذلك حسب قرار الوزارة رقم 36 المؤرخ في 1 مارس 2023.

أولاً: القرار الوزاري رقم 36 مؤرخ في 01 مارس 2023:

تم إنشاء هذه اللجنة بموجب قرار وزاري رقم 36 مؤرخ في 01 مارس 2023، بحيث يعتبر اللجنة هيئة تنسيق واستشارة ومتابعة في مجال السياسة القطاعية لإرساء ريادة الأعمال في الوسط الجامعي والبحثي، بالتعاون مع الفاعلين المختلفين لاسيما مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، ومؤسسات قطاع اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

وقد باشرت اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية عملها مباشرة فور تنصيبها ووضعت على عاتقها مسؤولية تنشئة جيل مبتكر يعزز الاقتصاد المحلي والوطني وعمدت إلى دعم وترسيخ الفكر الريادي وحب الابتكار والإبداع لدى الطلبة ومحاولة توجيه المشاريع والأفكار نحو مواكبة التطورات التكنولوجية والتحول الرقمي في مواجهة الأزمات كما ركزت على دعم وتشجيع خلق مؤسسات خاصة بالطلبة لولوج عالم المال والأعمال وخلق مناصب الشغل للحد من البطالة الجامعية.

³⁴ القرار الوزاري رقم 1244 المؤرخ في 25 سبتمبر 2022 المتضمن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية.

³⁵ نص القرار رقم 36 المؤرخ في 01 مارس 2023 المتضمن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية، في مادته السابعة: يُلغى القرار رقم 1244 المؤرخ في 25 سبتمبر 2022 المتضمن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية.

ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

وتتشكل اللجنة من الأعضاء المحدد أسمائهم في ملحق القرار وتعمل تحت إشراف والوصاية المباشرة لوزير التعليم العالي بحيث تجتمع باستدعاء من رئيسها أو بطلب من ثلث (3/1) أعضائها، كما يمكن لها استدعاء خبراء متخصصين آخرين من داخل الوطن أو خارجه ونصت المادة (04) من القرار رقم 36 لسنة 2023 على مهامها³⁶.

ثانيا: القرار الوزاري رقم 162 المؤرخ في 21 سبتمبر 2025:

صدر القرار الوزاري رقم 162 المؤرخ في 21 سبتمبر 2025³⁷، بهدف إعادة هيكلة الإطار المؤسسي للابتكار وريادة الأعمال الجامعية. وتمثلت أبرز مضامينه في:

✓ تعديل التسمية الرسمية للجنة إلى: " اللجنة الوطنية للتنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية والواجهات".³⁸

- ✓ إعادة تنظيم الهياكل من خلال إنشاء لجان جهوية لتحقيق اللامركزية وزيادة الفعالية.
- ✓ تحديث التشكيلة البشرية بتضمين خبرات جديدة.
- ✓ تحديد توجهات استراتيجية تركز على تعزيز ثقافة المقاولاتية داخل الجامعة، مع إيلاء أولوية للرقمنة وإشراك القطاع الخاص.

ويهدف القرار رقم 162 لسنة 2025، المؤرخ في 21 سبتمبر 2025 إلى ترقية الابتكار الجامعي من خلال الآتي:

- تغيير التشكيلة البشرية: تعديل خبرات وأعضاء اللجنة الوطنية.
- الهيكل التنظيمي: تقسيمها إلى ثلاث لجان جهوية لمتابعة أدق على المستوى المحلي.
- تعزيز الفعالية: ضمان التوافق مع متطلبات السوق وإشراك الفاعلين الاقتصاديين .
- تعديل التركيبة: تغيير في التركيبة البشرية والخبرات الممثلة في اللجنة.

³⁶ راجع المادة (04) من القرار رقم 36 لسنة 2023.

³⁷ القرار الوزاري رقم 162 المؤرخ في 21 سبتمبر 2025، المتضمن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية والواجهات.

³⁸ راجع المادة (01) القرار الوزاري رقم 162 المؤرخ في 21 سبتمبر 2025

ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

➤ الهيكل الجديدة: أضاف القرار هيكلا جهويا يتكون من ثلاث لجان جهوية لضمان المتابعة الميدانية الفعالة³⁹.

➤ الهدف: ترسيخ ثقافة المقاولاتية وتفعيل الابتكار في الوسط الجامعي جزائري.

ثالثا: مهام اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية والواجهات:

تكلف اللجنة بما يأتي:

- التنسيق بين مختلف الواجهات الجامعية ذات الصلة بالابتكار والمقاولاتية حاضنات الأعمال، مراكز تطوير المقاولاتية، مراكز الدعم التكنولوجي والابتكار، دور الذكاء الاصطناعي، مخابر التصنيع، مسرعات الأعمال الجامعية، وغيرها.
- متابعة وتقييم النشاطات المنجزة في مجال الابتكار والمقاولاتية على المستوى الجهوي، ورفع تقارير دورية إلى اللجنة الوطنية.
- الإشراف على البرامج التكوينية في مجال المقاولاتية والابتكار، وضمان تكوين المكونين وتحديث معارفهم بشكل دوري.
- المساهمة في وضع آليات انتقاء المشاريع المبتكرة الموطنة بحاضنات الأعمال الجامعية قصد مرافقتها وتمويلها لإعداد النماذج الأولية القابلة للتسويق.
- العمل على متابعة مراحل عمليات التمويل الأولي للمشاريع المبتكرة من الفكرة إلى التجسيد.
- العمل على مرافقة المؤسسات الجامعية والبحثية في إنشاء وتطوير الواجهات الجامعية والمؤسسات الفرعية ذات الصلة بريادة الأعمال.
- العمل على تعزيز الروابط بين الجامعات ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، وتشجيع الشراكات مع المؤسسات الاقتصادية والهيئات العمومية والخاصة.
- اقتراح مبادرات جهوية لدعم المقاولاتية الطلابية وربطها بالبرامج الوطنية والدولية الخاصة بالابتكار.
- المساهمة في إنشاء قاعدة بيانات جهوية للمشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة المنبثقة عن الوسط الجامعي.
- العمل على تشجيع الطلبة والأساتذة الباحثين على تسجيل براءات الاختراع وحمايتها، بالتنسيق مع مراكز الدعم التكنولوجي والابتكار.

³⁹ راجع المادة (02) مكرر من القرار رقم 162.

➤ متابعة مدى إدماج ثقافة المقاولاتية في البرامج البيداغوجية على المستوى الجهوي، واقتراح التحسينات اللازمة⁴⁰.

المبحث الثاني: الآليات المؤسسية لترقية الجامعة الجزائرية إلى الجيل الرابع:

تعتمد إستراتيجية ترقية الجامعة الجزائرية إلى نموذج الجيل الرابع على ثلاثة أدوات مؤسسية رئيسية متكاملة، تتمثل في حاضنات الأعمال كآلية قاعدية لاحتضان المشاريع الابتكارية وتقديم الدعم التقني والمعرفي (مطلب أول)، والقرار الوزاري رقم 008 الذي يهدف لدعم ريادة الأعمال والابتكار وتحويل الجامعة إلى محرك للتنمية الاقتصادية (مطلب ثان)، والقرار الوزاري المشترك لإنشاء شبك وحيد يمثل آلية تنسيقية وإجرائية موحدة لمراقبة حاملي المشاريع داخل المنظومة الجامعية، بهدف تبسيط الإجراءات وضمان الفعالية (مطلب ثالث)، وتعمل هذه الآليات الثلاث بشكل متكامل لتحقيق التحول من الوظيفة التعليمية التقليدية للجامعة إلى دور جامعة الجيل الرابع كحاضن للابتكار ومحرك للتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول : حاضنات الأعمال الجامعية:

جاءت حاضنات الأعمال لتشكل قوة محركة للنمو الاقتصادي، إذ تبنت العديد من الدول المتقدمة سياسات داعمة لإقامة حاضنات الأعمال بهدف تشجيع الاستثمارات ودعم روح المبادرة والأعمال، حيث تعمل وفقاً لإستراتيجية قائمة على رؤية وأهداف وخدمات تركز على تبني أفكار الطلاب ومجتمع الجامعة، والغاية الأساسية من توجه الجزائر نحو تعميم إنشاء الحاضنات الجامعية هو الدعم والمراقبة بالأخص للمؤسسات الاقتصادية الناشئة القائمة على الإبداع والابتكار، وباعتبار الجامعة مصدراً رئيسياً ومستمراً للإبداع والابتكار بفضل البحوث العلمية تم التوجه إليها من خلال استحداث حاضنات الأعمال الجامعية بهدف تعزيز عملية تثمين البحوث العلمية⁴¹.

الفرع الأول: مفهوم حاضنات الأعمال الجامعية:

⁴⁰ راجع المادة (02) مكرر 1 من القرار رقم 162.

⁴¹ أنظر: كمال رمضان، مساهمة المراقبة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الناشئة حاضنات الأعمال بجامعة الأغواط نموذجاً، مجلة إضافات اقتصادية، مجلد 08، عدد 01، 2024، ص 39-40.

نتناول مفهوم حاضنات الأعمال بوجه عام وحاضنات الأعمال الجامعية بوجه خاص على النحو التالي:

أولاً: تعريف حاضنات الأعمال وحاضنات الأعمال الجامعية:

أ - تعريف حاضنات الأعمال:

تمثل حاضنات الأعمال نمطاً من البنى الداعمة للنشاطات الإبداعية للشركات الصغيرة والمتوسطة أو للمطورين المبدعين والذين يتمتعون بروح الريادة في حين يفكرون إلى الإمكانيات الفنية والمادية لتطوير أبحاثهم وأفكارهم المبتكرة وتسويقها، وينطلق مفهوم الحاضنات من اعتبار أن المشروع الصغير أو الفكرة المبتكرة بحاجة إلى رعاية بيئة مساعدة، الأمر الذي يمكنه من اكتساب مقومات النجاح والنمو والاستمرار قبل الانطلاق إلى المجتمع لإقامة مشروعات اقتصادية ناجحة ومنتجة، وأن حاضنة الأعمال عبارة عن مؤسسة توفر الشروط والظروف الملائمة للمشروعات الصغيرة من أجل ضمان نجاحها⁴².

وتعرف حاضنات الأعمال بأنها الجهة التي تقدم الخدمات الأولية للمشروعات الصغيرة، كالحصول على مصدر التمويل ودعم رأس مال المشروعات والحصول على مختلف أنواع الدعم والعون الإداري والتقني. وتعرف بأنها مؤسسات لها كيان قانوني مستقل بذاته تعمل على توفير جملة من خدمات التسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى إقامة مشروعات صغيرة بهدف تقديم الدعم اللازم لتجاوز مرحلة الانطلاق ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو خاصة أو مختلطة⁴³.

ب - تعريف حاضنات الأعمال الجامعية:

هي حاضنات أعمال تكون داخل أسوار الجامعة ومؤسسات ومعاهد ومدارس التعليم الجامعي، ويمكن تعريفها على أنها: الأماكن التي توفرها الجامعة ليستفيد منها الطلبة والأساتذة لممارسة إبداعاتهم وعمل

⁴² أنظر: محمد المهدي سوزان وآخرون، تطوير حاضنات الأعمال الجامعية في مصر على ضوء خبرة حاضنة SET Squared بالمملكة المتحدة، مجلة العلوم التربوية، عدد 05، أغسطس 2019، ص 106، ص 104.

⁴³ أنظر: المرجع السابق، ص 105.

ابتكاراتهم وإقامة مشاريعهم الصغيرة، وتشمل أماكن القاعات الدراسية والمختبرات العلمية والحاسوبية أو أي أماكن معدة لهذا الغرض في الجامعات⁴⁴.

ويظهر من خلال هذا التعريف أن حاضنات الأعمال التي تكون داخل أسوار الجامعة ومؤسسات التعليم العالي تعتبر بيئة مهمة لتشجيع ودعم رواد الأعمال والمبتكرين في المجال الأكاديمي، إذ توفر هذه الحاضنات المساحة والإمكانيات الضرورية للطلبة والأساتذة للتعبير عن أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع عملية وابتكارات تجارية، وتشمل هذه الأماكن القاعات الدراسية والمختبرات العلمية والحاسوبية، بالإضافة إلى المساحات المخصصة لهذا الغرض، وتعمل حاضنات الأعمال كجزء أساسي من البنية التحتية الأكاديمية، حيث توفر الموارد والتسهيلات الضرورية للتعليم والابتكار وتنمية المشاريع الصغيرة.

إن حاضنات الأعمال داخل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي تعتبر بيئة مثالية لتشجيع الابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي، من خلال استفادة الطلبة والأساتذة من الموارد الأكاديمية المتاحة، والتي تمكنهم من تحويل أفكارهم إلى مشاريع عملية تسهم في التنمية المستدامة وتعزيز ريادة الأعمال⁴⁵.

ثانياً: أهداف وأهمية حاضنات الأعمال الجامعية:

تقوم حاضنات الأعمال الجامعية بتمكين أصحاب الأفكار الابتكارية بالربط بين مؤسسات البحث العلمي وبين ما يتطلبه قطاع الإنتاج والخدمات في المجتمع، من خلال تحويل نتائج الأبحاث العلمية إلى مشروعات وتقديم تسهيلات ودعم لهذه المشروعات وتحفيز الأفكار والإبداع والمشاريع المبتدئة والابتكارية معاً، وهي من الآليات المهمة لإعداد خريجين في ريادي الأعمال وتصدير شركات ومؤسسات ناشئة لإثراء السوق وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وهذا عن طريق توطيد ونقل التكنولوجيا المتطورة وتعزيز استخدامها، خدمة للتنمية الاقتصادية وتعظيماً للنتاج المحلي، وتهدف كذلك إلى الربط بين أصحاب المشاريع في الجامعة وعالم الأعمال والحكومة⁴⁶.

بينما تزداد أهمية حاضنات الأعمال الجامعية في الدور الأبرز في مساعدة خريجها، والباحثين على الانتقال بنتائج أبحاثهم من مرحلة الإبداع إلى مرحلة الترويج التجاري لنتائج أبحاثهم. فهي وسيلة لبناء القدرة

⁴⁴ أنظر: نصر الدين أمرار، سفيان فوكة، مرجع سابق، ص 789.

⁴⁵ أنظر: نصر الدين أمرار، سفيان فوكة، مرجع سابق، ص 790.

⁴⁶ أنظر: محمد المهدي سوزان وآخرون، مرجع سابق، ص 106 - 109.

ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

التنافسية للجامعة من خلال وضع استراتيجيات جديدة، لتحقيق التميز في سوق العمل، وتوفير الموارد البشرية المدربة والماهرة مما يسهم في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية ومسايرة التطور التكنولوجي والعلمي وإتاحة الفرصة للدخول إلى الأسواق المحلية والعالمية على اعتبار أن معيار نجاح أي جامعة أصبح يقاس بوصول الجامعة إلى اكتشاف طرق جديدة، وإحداث إبداع كلي بمجالات العمل بها، من خلال إثراء البيئة الأكاديمية وتسويق المخرجات العلمية والتقنية، مما يقوي الترابط العضوي بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية ويتيح لشرائح المجتمع الاستفادة من مخرجات الجامعة بجيل من الشباب يمتلك المرونة والقدرة على الإبداع والابتكار⁴⁷.

ثالثا: مهام حاضنات الأعمال الجامعية:

تتخذ حاضنات الأعمال الجامعية مهام تتمثل فيما يلي:⁴⁸

- ✓ الدعم في صياغة نموذج العمل وإعداد مخطط الأعمال.
- ✓ توفير مساحات العمل وخدمات السكريتاريه والخدمات اللوجيستية.
- ✓ مرافقة حاملي المشاريع من أجل دمحمهم في بيئة الأعمال.
- ✓ توجيه حاملي المشاريع إلى هيئات التمويل المناسبة.
- ✓ مرافقة حاملي المشاريع لتسجيل براءات الاختراع.
- ✓ مرافقة حاملي المشاريع للحصول على علامة (وسم) مشروع مبتكر أو مؤسسة ناشئة.

الفرع الثاني: فعالية حاضنات الأعمال الجامعية في ترقية الجامعة الجزائرية إلى الجيل الرابع:

يشكل التحول من الاقتصاد الصناعي القائم على الشركات التقليدية إلى اقتصاد المعرفة المرتكز على المؤسسات الناشئة محور التطور الاقتصادي المعاصر، ونظراً للمخاطر العالية والعوائق التي تواجه هذه المؤسسات في مرحلتها التأسيسية، برزت حاضنات الأعمال كآلية مؤسسية ضرورية لتوجيهها ومرافقتها ودعم مسار نموها، وتعد الحاضنات الجامعية نموذجاً متميزاً ضمن هذه الآليات، وذلك لارتباطها المباشر بالبيئة الأكاديمية، مما يجعلها إطاراً مؤسسياً أمثل لاحتضان المشاريع الابتكارية ذات القاعدة المعرفية لجعل من

⁴⁷ أنظر: ماجد غزاي حميد العتيبي، دور الجهات الداعمة لحاضنات الأعمال الجامعية في المملكة العربية السعودية، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، مجلد 03، عدد02، يونيو 2023، ص104.

⁴⁸ أنظر: سعيدة تلخوخ، تجربة الجزائر في دعم المقاولاتية، مجلة التنظيم والعمل ، مجلد 10، عدد04، 2021، ص84.

الجامعة تسير نحو الجيل الرابع. ومن خلال هذا المطلب نتطرق بالدراسة إلى واقع حاضنات الأعمال وحاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر.

أولاً: واقع حاضنات الأعمال وحاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر:

سايرت الجزائر كغيرها من الدول التطورات الاقتصادية العالمية الناشئة عن الثورة الصناعية الرابعة والتطور التكنولوجي، والتي أدت إلى تحول جذري في عناصر الإنتاج وهياكل المؤسسات المولدة للثروة، ويعد هذا التوجه - وإن جاء متأخراً - إجراءً ضرورياً للاندماج في النسق الاقتصادي العالمي وتحقيق التنمية المجتمعية والاقتصادية، وفي هذا الإطار، يتحتم على المشرع الجزائري والجامعة الجزائرية اعتماد إستراتيجية إصلاحية عاجلة لاستدراك التأخر الحاصل، ويتجلى الهدف الأساسي لهذه الإستراتيجية في إعادة تنصيب الجامعة في دورها المجتمعي الاقتصادي، من خلال الانتقال من نموذج تكوين الباحثين عن العمل إلى نموذج ينتج رواد أعمال قادرين على إنشاء مؤسسات اقتصادية ناشئة، مما يساهم في تلبية حاجات السوق وتوفير مناصب شغل مستدامة.

أ - واقع حاضنات الأعمال خارج أسوار الجامعة:

تبنّت الدولة الجزائرية، ابتداءً من عام 2001، سياسة تشريعية هادفة وتحولت أهداف الدولة المنصبة على الاهتمام بالمقاولاتية إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر إنشاء آلية المشاتل لدعم نموها، وقد تأطر هذا التوجه بإصدار القانون التوجيهي رقم 01-18 المعني بترقية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بعدها تم تحديد الإطار التنظيمي والنظام الأساسي لهذه الهيئات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003 . وأعقب ذلك إصدار سلسلة من النصوص القانونية اللاحقة لتوضيح أشكال وأنواع هذه المشاتل وتوسيع نطاقها، وقد بدأ التنفيذ الميداني لهذا المسار بإنشاء أول مشتلة في العاصمة عام 2004، ثم توسع ليشمل إنشاء (12) مشتلة إضافية عبر ولايات الوطن في عام 2009، وذلك في إطار المرحلة الأولى من الخطة الوطنية⁴⁹.

ويمكن القول أنه المشرع الجزائري في مرحلته التشريعية الأولى إلتبس عليه الأمر في التصنيف القانوني لمؤسسات دعم الأعمال، نتيجة اعتماده على النقل الحرفي من التشريع الفرنسي وبسبب حداثة

⁴⁹ أنظر: خمخام عطية، واقع حاضنات الأعمال في ترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، مجلد 03، عدد 01، 2022، ص 22-23.

التجربة الوطنية تم حصر مفهوم "الحاضنات" قانونياً في إطار المشاتل المتخصصة في قطاع الخدمات فقط، مخالفاً بذلك التعريف الدولي الموسع الذي يشمل جميع القطاعات الاقتصادية.

استمر هذا القصور المفاهيمي والتشريعي حتى عام 2020، حيث شهد المنظور الرسمي تحولاً جذرياً أين تم تغيير تصور الدولة من المقاولاتية إلى ريادة الأعمال، ومن تشجيع خلق المؤسسات المتوسطة والمصغرة إلى دعم المؤسسات الناشئة خاصة بعد استحداث وزارة منتدبة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة. وتمت ترجمة هذا التوجه مؤسسياً من خلال:

- المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في 23 يونيو 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة من طرف رئيس الجمهورية، حيث تم استحداث وزارة منتدبة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.
- المرسوم التنفيذي رقم 20-25 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 : والذي يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة، وعلامة مشروع مبتكر، وعلامة حاضنة أعمال، وتم تحديد مهامها وتشكيلها وسيرها⁵⁰.

ب - واقع حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر قبل صدور القرار 1275:

دخلت الحاضنات الجامعية كآلية قانونية ومؤسسية حيز التنفيذ في الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-293 المؤرخ في 21 يوليو 2012، الذي وسع نطاق أشكال المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي لتشمل نموذج "الحاضنة"⁵¹، وقد تجسد هذا الإطار القانوني لأول مرة عام 2013 عبر اتفاقية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية، نتج عنها إنشاء أول حاضنة جامعية بجامعة باتنة، بهدف دعم حاملي المشاريع الابتكارية. وانضمت جامعة المسيلة لهذا المسعى عام 2019، استناداً إلى القرار الوزاري رقم 182 المؤرخ في 27 مايو 2019، والذي قضى بتوطين حاضنة أعمال تحت إشراف المديرية العامة للبحث والتطوير التكنولوجي، وتدرج في إطار مرافقة أصحاب المشاريع حاملي الشهادات الجامعية وتزويدهم بمعارف وتقنيات تمكنهم من تطوير وإنجاح مشاريعهم⁵².

⁵⁰ أنظر: نصر الدين أمرار، سفيان فوكة، مرجع سابق، ص 791.

⁵¹ نصت المادة (03) على أنه "يمكن للمصالح المشتركة للبحث أن تكتسي مجموعة من الأشكال منها حاضنة"

⁵² أنظر: قسوري إنصاف، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية، Revue d'economie et de management، مجلد 19، عدد 02، 2020، ص 24-25.

ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

وشكل عام 2019 منعطفاً تشريعياً ومؤسسياً في توسيع نطاق حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر. حيث أقر وزير التعليم العالي والبحث العلمي سلسلة من القرارات الوزارية بهدف تفويض الوكالة الوطنية لتتبع نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية لتوطين مصالح مشتركة مخصصة للحاضنات في عدد من الجامعات، وتمثلت هذه الإجراءات في:

القرار رقم 171 المؤرخ في 21 مايو 2019 : المتعلق بإنشاء حاضنة في جامعة الشلف، وسبعة قرارات متتالية مؤرخة في 27 مايو 2019 (من 181 إلى 187) التي قضت بتوطين حاضنات أعمال في جامعات البليدة، المسيلة، الوادي، عنابة، قالمة، ورقلة، والمدرسة الوطنية متعددة التقنيات بقسنطينة⁵³. وتمثل الغاية الإستراتيجية لهذه السياسة في إعادة توجيه دور الجامعة من خلال إتاحة الفرصة لمنتسبيها للاندماج في السوق الاقتصادي، وتحويلها من مؤسسة تنتج طلبة باحثين عن عمل إلى مؤسسة مولدة للمشاريع الابتكارية ومساهمة في خلق فرص عمل مستدامة، وذلك تناغماً مع أهداف التنمية الاقتصادية الوطنية.

ج - واقع ودور حاضنات الأعمال الجامعية بعد صدور القرار الوزاري رقم 1275:

حققت اللجنة الوطنية للتنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية، بناءً على القرار الوزاري رقم 1275⁵⁴، أثراً إيجابياً ملموساً في تعزيز اقتصاد المعرفة، وتتمثل أبرز مؤشرات هذا الأثر الكمي في:

التوسع المؤسسي السريع: حيث تم استحداث (52) حاضنة أعمال جامعية جديدة في غضون أربعة أشهر، ليرتفع العدد الإجمالي من (42) إلى (94) حاضنة، محققاً نسبة تغطية تصل إلى 85% من إجمالي المؤسسات الجامعية الوطنية.

إنتاج كمي نوعي للأفكار: تم تسجيل أكثر من 9000 فكرة مبتكرة من قبل طلبة الأطوار النهائية (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، تشمل مشاريع مؤسسات ناشئة ومصغرة وبراءات اختراع، وهو رقم قياسي غير مسبوق وقابل للزيادة⁵⁵.

⁵³ أنظر: نصر الدين أمرار، سفيان فوكة، مرجع سابق، ص 793.

⁵⁴ القرار الوزاري رقم (1275) مؤرخ بتاريخ 27 سبتمبر 2022، والذي يحدد كفايات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي.

⁵⁵ أنظر: نصر الدين أمرار، سفيان فوكة، مرجع سابق، ص 795.

وبشكل هذا الحجم الكمي قاعدة أولية واعدة لدفع التحول نحو الاقتصاد الجديد، إلا أن تحويل هذه المؤشرات إلى أثر تنموي حقيقي يتطلب تكثيف الجهود المؤسسية والتنسيق بين القطاعات لضمان مرافقة هذه الأفكار وتحويلها إلى مؤسسات فعلية قابلة للاستمرار، خاصة إذا ما قورن الوضع بالتجارب الدولية الراسخة.

د - نشأة حاضنة الأعمال الجامعية بجامعة عمار ثليجي الأغواط:

بموجب القرار الوزاري 1275 أنشأت حاضنة الأعمال الجامعية بجامعة الأغواط وذلك بتعيين مسؤول الحاضنة بمقتضى المقرر رقم 003 المؤرخ في 18 سبتمبر 2022 وبمقتضى مقرر رقم 04-2022 المؤرخ في 03 نوفمبر 2022 تضمن إنشاء خلية العمل والمتابعة لجامعة عمار ثليجي الأغواط، وبمقتضى القرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، الذي يحدد كفاءات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة، وشهادة براءة اختراع من قبل طلبة المؤسسات الجامعية، تحدث لدى جامعة عمار ثليجي الأغواط " خلية عمل ومتابعة للسهر على تنفيذ القرار الوزاري رقم 1275 المذكور أعلاه وللوقوف على خطوات وآليات تحقيقه للمرافقة تطبيق المخطط الرئيس الوطني للرقمية SDN . ويكلف مكتب الإستراتيجية الرقمية بما يلي:

- الإعلان على انطلاق عملية التسجيل والانخراط في مشروع شهادة مؤسسة ناشئة شهادة براءة اختراع.
- الإشراف على عملية تسجيل الطلبة الراغبين في الانخراط في مشروع شهادة مؤسسة ناشئة / شهادة براءة اختراع ومتابعة مستويات تقدم عملية المرافقة للمشاريع المسجلة.
- تقديم تقرير للسادة رؤساء الندوات الجهوية للجامعات واللجنة الوطنية للتنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية حول مدى تقدم المشاريع الصعوبات التي تعترض تجسيد للمشاريع.
- التنسيق مع هياكل المرافقة والدعم حاضنة الأعمال - دار المقاولاتية (مركز تطوير المقاولاتية) - مركز الدعم التكنولوجي والابتكار الربط بين المؤسسة والجامعة (وبين البيئات الخارجية كوكالة دعم وتنمية المقاولاتية.

تعقد خلية العمل والمتابعة اجتماعات عادية كل 15 يوم ، كما يمكن أن تجتمع في ظروف طارئة وفق طلب مدير مؤسسة التعليم العالي⁵⁶.

المطلب الثاني: قراءة تحليلية للقرار الوزاري رقم 008 المعدل والمتمم للقرار 1275:

سنتطرق إلى مضمون وجديد القرار الوزاري رقم 008 في الآتي:

الفرع الأول: مضمون القرار الوزاري رقم 008 :

القرار 008 هو قرار وزاري صادر بتاريخ 23 فيفري 2025 يعدل ويتمم القرار رقم 1275 الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 2022، والذي يحدد كفايات إعداد مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، وهو تشريع هام يفتح للطلبة الجامعيين مسارا بديلا لمذكرة التخرج التقليدية، يسمح لهم بتحويل مشاريعهم إلى مؤسسات اقتصادية مصغرة أو ناشئة، مما يهدف لدعم ريادة الأعمال والابتكار وتحويل الجامعة إلى محرك للتنمية الاقتصادية، وتوسع نطاقه ليشمل مختلف المشاريع بدلاً من التركيز فقط على الابتكار⁵⁷.

وبالتالي فإن هذا القرار يشجع الطلاب على تحويل مشاريعهم إلى مقاولات حقيقية (مؤسسات مصغرة أو شركات ناشئة)، مع توفير الدعم والتكوين عبر حاضنات الأعمال، لدعم الابتكار و ريادة الأعمال في الجامعات الجزائرية، ويوسع نطاق المفهوم ليصبح "مشروع مؤسسة اقتصادية" (مؤسسة ناشئة أو مصغرة)، وهدفه الرئيسي هو الانتقال من الابتكار إلى التطبيق العملي، وتشجيع طلبة الجامعة على إنشاء شركات وخلق فرص عمل، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال الجامعية.

الفرع الثاني: جديد القرار الوزاري رقم 008:

من أبرز التعديلات والميزات التي نص عليها القرار الوزاري رقم 008 نجد:

أ - تغيير المفهوم : استبدال تسمية "مؤسسة ناشئة" بـ "مشروع مؤسسة اقتصادية" .

⁵⁶ آمال مطابيس، حاضنات الأعمال بوابة الطالب نحو إنشاء المؤسسات حاضنات الأعمال بجامعة الأغواط نموذجا - مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، مجلد 07، عدد 01، 2023، ص266.

⁵⁷ راجع المادتان (01 و 02) من القرار رقم 008.

ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

ب - **المرافقة والدعم** : توفير مسارات مرافقة وتكوين للطلاب عبر حاضنات الأعمال والمراكز المتخصصة⁵⁸.

ج - **إدماج أوسع** : يسمح للطلاب الأجانب بالمشاركة ويهدف لإنشاء جيل من رواد الأعمال⁵⁹.

د - **التركيز على التطبيق** : دعم تحويل الأفكار إلى مشاريع قابلة للاستثمار وخلق الثروة .

هـ - **كيفية التنفيذ**:

1 - **ورشات وأيام تحسيسية** : تنظم الجامعات دورات تدريبية لتعريف الطلاب والأساتذة بالقرار وآليات تطبيقه⁶⁰.

2 - **التسجيل والمسار** : يتم التسجيل عبر منصات مخصصة مثل CDE.DZ للحصول على التكوين والمرافقة في إعداد المشروع .

3 - **النتائج** : الحصول على شهادة جامعية مشروع مؤسسة اقتصادية، بالإضافة إلى شهادة مشروع مؤسسة اقتصادية بهدف تجسيد المشروع على أرض الواقع⁶¹.

الفرع الثالث: التحليل القانوني للقرار الوزاري رقم 008:

يشكل القرار 008 نقلة تنظيمية نوعية من خلال المعالجة القانونية للثغرات العملية، ويتمثل ذلك في:

أولاً : وضوح الصيغة القانونية وتعزيز المرونة:

1 - **توسيع نطاق التعريف**: تقديم تعريفات أوضح للمفاهيم الأساسية، فمشروع مذكرة التخرج يهدف للحصول على شهادة جامعية - مشروع مؤسسة اقتصادية، في الأساس، إلى خلق جيل من الطلبة رواد الأعمال لهم الرغبة والقدرة على التوجه نحو ريادة الأعمال، وخلق المؤسسات الناشئة أو المؤسسات المصغرة

⁵⁸ راجع المادة (06) من القرار رقم 008.

⁵⁹ راجع المادة (05) من القرار رقم 008.

⁶⁰ راجع المادة (04) من القرار رقم 008.

⁶¹ راجع المادة (07) من القرار رقم 008.

أو أي شكل آخر من المؤسسات الاقتصادية الخلاقة للثروة ومناصب الشغل (... الحاضنة، المكتب الجامعي لترقية الابتكار) مما يحد من الاجتهادات الإدارية المتباينة⁶².

2 **تعدد الصيغ القانونية:** فتح المجال أمام المؤسسة الناشئة لاختيار الصيغة القانونية الأنسب (على الأرجح بما يتوافق مع القانون التجاري) بعد مرحلة "التدعيم" داخل الحاضنة، وليس حصرها في إطار جامعي صارم.

ثانيا: تبسيط وإعادة هندسة المراحل الإجرائية:

1 - **إعادة تنظيم مراحل التأسيس:** تبسيط المراحل من تقديم الفكرة إلى التخرج، مع تحديد آجال واضحة لكل مرحلة لتجنب الجمود الإداري.

2 - **تعزيز دور مركز الدعم التكنولوجي والابتكار ومركز تطوير المقاولاتية وحاضنة الأعمال الجامعية:** ومنحهم صلاحيات أوسع في التقييم المبدئي والمصاحبة، مما يجعلهم جهازاً محورياً بدلاً من مجرد وسيط⁶³.

المطلب الثالث: نظام الشباك الوحيد لمرافقة حاملي المشاريع الاقتصادية:

سعيًا إلى تكريس الدور الاقتصادي التنموي للجامعة وتحويلها إلى فاعل رئيس في خلق الثروة، تبنى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي إستراتيجية هادفة إلى إدماج البعد المقاولاتي في الوسط الجامعي، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال ونشرها بين مكونات المجتمع الجامعي (طلبة، أساتذة، باحثين)، بما ينسجم مع التزامات الدولة الجزائرية الرامية إلى إنشاء 20 ألف مؤسسة ناشئة في أفق سنة 2029.

الفرع الأول: أسباب تبني مشروع الشباك الوحيد:

جاء القرار الوزاري المشترك المتعلق بإنشاء الشباك الوحيد لمرافقة حاملي المشاريع الاقتصادية على مستوى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي استجابة لجملة من التحديات الواقعية التي تعرقل تطور ريادة الأعمال الجامعية، أبرزها: تشتت الجهات المعنية، وتعدد وتعقيد الإجراءات الإدارية (كالسجل التجاري

⁶² راجع المادة (02) من القرار رقم 008.

⁶³ راجع المادة (06) من القرار رقم 008.

ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

والتراخيص والجوانب الجبائية)، وصعوبة الوصول إلى المعلومات الضرورية حول الطرق القانونية والتمويلية لإنشاء المؤسسات، وغياب نقطة مرجعية موحدة للتوجيه داخل الجامعة⁶⁴.

ولذلك، يهدف المشروع إلى معالجة هذا القصور عبر إنشاء آلية مؤسساتية موحدة ومتكاملة تتمثل في "شباك وحيد" على مستوى كل مؤسسة جامعية، لتكون بمثابة نقطة اتصال وإحلال مركزية تقدم خدمات التوجيه والمرافقة الشاملة، وتساهم في تبسيط المسار الإجرائي لمرافقة الطلبة في تجسيد المشاريع الريادية وتحويلها إلى واقع مؤسسي.

الفرع الثاني: مهام الشباك الوحيد:

يُعهد إلى الشباك الوحيد تنسيق وتبسيط الإجراءات المرتبطة بإنشاء المؤسسات الاقتصادية، عبر جمع ممثلي جميع الجهات المعنية في مكان واحد منهم ممثلو قطاعات التعليم العالي والعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، واقتصاد المعرفة، والسجل التجاري، والاستثمار، ووكالات التمويل والبنوك، والجماعات المحلية، ويهدف هذا الإطار المؤسسي إلى تسهيل التحول من فكرة المشروع إلى تجسيده في شكل مؤسسة اقتصادية، وتقديم مرافقة إدارية ومالية شاملة ضمن البيئة الجامعية، مدعوماً بمنصة إلكترونية تقدم المعلومات والخدمات الرقمية عن بُعد.

لا شك أن الشباك يعتبر نقطة اتصال موحدة داخل الجامعة يتولى عمليات التوجيه والمرافقة لفائدة الطلبة حاملي المشاريع سواء أثناء مسارهم الدراسي أو بعد التخرج - الأساتذة الباحثين - الأساتذة الباحثين الإستشفائيين الجامعيين - الباحثين الدائمين قصد تمكينهم من إنشاء مؤسساتهم الاقتصادية وتسهيل مختلف الإجراءات الإدارية⁶⁵.

ويُجسّد هذا القرار خطوة نوعية في مسار ترسيخ الاقتصاد القائم على المعرفة، من خلال تعبئة وتكامل عدة قطاعات وزارية، على رأسها⁶⁶:

⁶⁴ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 30 ديسمبر 2025 يتضمن إحداث شباك وحيد لدعم حاملي المشاريع على مستوى مؤسسات التعليم العالي ويحدد مهامه وتشكيلته وسيره.

⁶⁵ راجع المادة (02) من القرار الوزاري المشترك

⁶⁶ راجع المادة (03) من القرار الوزاري المشترك

ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بصفته الحاضنة الأساسية للشباك الجامعي الموحد، ودعامة الابتكار وريادة الأعمال داخل الجامعة.
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل عبر إيفاد ممثليها على مستوى الولايات، لتذليل الصعوبات الإدارية، وتسهيل الحصول على مختلف الاعتمادات، وتمكين الطلبة من الاستفادة من العقار الصناعي بالمناطق الصناعية المصغرة.
- وزارة التجارة الداخلية من خلال ممثلي السجل التجاري، لتبسيط إجراءات القيد وإنشاء القانوني للمؤسسات.
- وزارة المالية عبر ممثلي الوكالات البنكية والصناديق، لشرح صيغ التمويل، والتعريف بالمنتجات والمزايا البنكية الملائمة للمشاريع الاقتصادية للطلبة.
- وزارة العمل والتشغيل من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل وصناديق الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء، لضمان الإدماج القانوني والمهني لرواد الأعمال.

وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة عبر ممثلي:

- وكالة دعم وتنمية المقاولاتية؛
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- الصندوق الجزائري للشركات الناشئة؛
- وذلك لدعم وتمويل ومرافقة المشاريع الابتكارية؛
- الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار من خلال بوابتها الإلكترونية، للتعريف بالمزايا والتحفيزات الاستثمارية الممنوحة للطلبة رواد الأعمال.

وينشأ الشباك الوحيد بموجب مقرر من مدير مؤسسة التعليم العالي المعنية، أو مدير مؤسسة التعليم العالي المنسق بالنسبة للمؤسسات المجتمعة في شكل قطب⁶⁷.

كما أوكلت أمانة الشباك الوحيد لمصالح مؤسسة التعليم العالي، وكلفت بما يلي⁶⁸:

- استقبال ملفات طلبات إنشاء المؤسسات الاقتصادية لحاملي المشاريع الاقتصادية؛
- تسجيل الملفات في سجل مؤشر عليه حسب تاريخ وصولها؛

⁶⁷ راجع المادة (06 فقرة 01) من القرار الوزاري المشترك

⁶⁸ راجع المادة (04) من القرار الوزاري المشترك

ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

- تحضير اجتماعات الشباك الوحيد؛
- تحرير محاضر الاجتماعات ومذكرات أخرى؛
- تبليغ القرارات والتحفظات التي يجب إرسالها، إن اقتضى الأمر، إلى صاحب الطلب؛
- إعداد التقارير الفصلية للنشاطات؛
- استحداث منصة إلكترونية تفاعلية للشباك الوحيد توفر معلومات وتقدم خدمات رقمية؛
- إعداد النظام الداخلي والمصادقة عليه؛
- تقييم نشاطات الشباك الوحيد دوريا.

إلا أنه وكمرحلة تجريبية تم تفعيل الشباك الوحيد لمدة سنة واحدة على مستوى جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا وجامعة تلمسان وجامعة قسنطينة³ ليعمم تدريجيا على باقي مؤسسات التعليم العالي الأخرى المادة (06 فقرة 02).

إن الشباك الجامعي الموحد رؤية جديدة ومسار عملي يربط الجامعة بالاقتصاد، ويجعل من الطالب فاعلاً أساسياً في التنمية المحلية والوطنية، حيث يُصنع المستقبل من داخل الحرم الجامعي معاً نحو جامعة مبتكرة واقتصاد وطني قوي قائم على المعرفة وريادة الأعمال.

الفرع الثالث: تقييم آلية الشباك الوحيد:

أولاً: الإيجابيات والمزايا التشريعية والإجرائية:

أ - إضفاء الطابع المؤسسي على الابتكار الجامعي:

- ✓ يؤسس القرار لإطار قانوني واضح لمرافقة رواد الأعمال داخل الجامعة، مما يعزز الدور الاقتصادي للجامعة وينقلها من دور "المعرفة النظرية" إلى "المعرفة المنتجة".
- ✓ يُكرس مبدأ الاستمرارية، حيث أن المرفق يظل قائماً بغض النظر عن تغير الأفراد أو المسؤولين، مما يعزز الثقة لدى المستفيدين.

ج - التكامل التشريعي مع السياسات الوطنية:

✓ يُظهر القرار تكاملاً مع الإستراتيجية الوطنية لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، حيث يدمج عمل عدة وزارات (الداخلية، التجارة، المالية، العمل) في إطار موحد، مما يعزز التنسيق الرأسي والأفقي، حيث حددت المادة (03) تشكيلة الشباك بوضوح، تضم ممثلين عن جميع الوزارات والهيئات ذات الصلة مباشرة بدورة حياة إنشاء المؤسسة (من السجل التجاري إلى الضرائب والتمويل والضمان الاجتماعي)⁶⁹.

✓ مراعاة الشمولية والفئات المستهدفة: شمول القرار لمختلف الفئات داخل الوسط الجامعي (طلبة، أساتذة باحثين، باحثين دائمين) يعكس فهماً عميقاً لدور الكفاءات الأكاديمية في الابتكار، ويوسع قاعدة المستفيدين.

ج - تفصيل المهام والاختصاصات :

يُعد تفصيل مهام كل ممثل وزارة داخل الشباك من أبرز إيجابيات النص، فهو يحول الشباك إلى وحدة فاعلة، حيث تحدد لكل جهة دورها التوجيهي والإعلامي والمرافقي، مما يحد من العشوائية ويزيد من مسؤولية كل طرف⁷⁰.

د - التدرج في التنفيذ :

اعتماد أسلوب المرحلة التجريبية (Pilot Phase) في ثلاث جامعات هو أسلوب إداري سليم. يسمح باختبار النموذج، كشف الثغرات العملية، وتقييم التكاليف قبل التعميم، مما يقلل من هدر الموارد ويُحسن من فعالية السياسة العامة⁷¹.

هـ - النص على الأمانة والبنية التحتية :

تكليف مصالح الجامعة بأمانة الشباك وتوفير الفضاءات والتجهيزات يضمن اندماج الهيكل الجديد في المؤسسة الأم ويمنحه استقراراً لوجستياً وإدارياً⁷².

⁶⁹ راجع المادة (03) من القرار الوزاري المشترك

⁷⁰ راجع المادة (02) من القرار الوزاري المشترك

⁷¹ راجع المادة (06) من القرار الوزاري المشترك

⁷² راجع المادتان (04 و 07) من القرار الوزاري المشترك

ج - الأخذ بالبُعد الرقمي :

النص على استحداث منصة إلكترونية تفاعلية ليس مجرد إضافة تقنية، بل هو اعتراف بضرورة تحديث الخدمات العامة وتوفير الشفافية وتسهيل الوصول للمعلومات،⁷³ وهو ما يتوافق مع التوجهات الحديثة للإدارة الإلكترونية.

ثانياً: السلبات والثغرات القانونية والإجرائية:

أ - الطبيعة التنظيمية والافتقار إلى القوة اللازمة:

وإن كان النص نتاج قرار وزاري مشترك مما يمنحه القوة السياسية والمعنوية اللازمة إلا أنه يشوبه الضعف نسبياً أمام التحدي المتمثل في إلزام هيئات ذات استقلال تشغيلي أو مالي (كالبنوك الخاصة، والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، والمركز الوطني للسجل التجاري) بكل أحكامه.

وبالتالي قد لا يوجد ما يلزم هذه الجهات قانوناً بتفويض ممثل دائم ذي صلاحية حقيقية في اتخاذ القرار داخل الشباك الجامعي، وقد يقتصر الحضور على ممثلين إعلاميين دون سلطة تنفيذية، مما قد يحول الشباك من آلية حاسمة لتبسيط الإجراءات إلى مجرد منصة للتوعية والتحفيز.

ب - التركيز على التوجيه والإعلام:

تتكرر مصطلحات "تقديم شروحات"، "تنظيم أيام إعلامية"، "تنظيم محاضرات" في مهام معظم الجهات، يعطي انطباع للشباك كـ"مركز إرشاد" وليس كـ"نافذة وحيدة" قادرة على تسريع واختزال الإجراءات الإدارية القانونية⁷⁴.

ج - غياب الآليات الواضحة لحل النزاعات والطعن:

⁷³ راجع المادة (04) من القرار الوزاري المشترك

⁷⁴ راجع المادة (02) من القرار الوزاري المشترك

ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

القرار لا يتضمن أي مادة تنظم كيفية فض النزاعات التي قد تنشأ بين صاحب المشروع وأحد ممثلي الجهات داخل الشباك، أو في حال رفض طلب ما، ذلك أن من الثغرات القانونية انعدام النص على آلية التظلم والطعن الإداري داخل هيكل الشباك أو أمام جهة رقابية موحدة، فأين يتوجه صاحب المشروع إذا قدم له ممثل الضرائب معلومات غير واضحة أدت إلى غرامات مالية؟ ومن يتحمل المسؤولية التقصيرية للإدارة؟

د - التركيز على مرحلة "التأسيس" وإغفال "المرافقة":

إن التحدي الأكبر للمؤسسات الاقتصادية الناشئة يكمن في مراحل البقاء والاستمرارية الوصول إلى الأسواق، التصدير، حل المشاكل التشغيلية والجبائية المستجدة وغيرها.

هـ - ضعف التكامل مع القوانين ذات الصلة:

القرار يعمل في فراغ تشريعي نسبي، لم يشر إلى كيفية تنسيق إجراءاته مع نصوص أعلى رتبة مثل قانون التجارة، قانون الضرائب، قانون الاستثمار، وقانون الملكية الفكرية، إذ كيف سيتعامل الشباك مع مشروع قائم على ابتكار جامعي تتعدد حوله الجهات المالكة للحقوق (الطالب، الأستاذ المشرف، الجامعة)؟

يستطاع القول، أن القرار الوزاري المشترك يمثل إطاراً طموحاً وتصميماً نظرياً متقدماً للتكامل بين الإدارات ودعم ريادة الأعمال، من الناحية الأكاديمية هو نموذج فعال للتخطيط المؤسسي، إلا أنه من الناحية القانونية والعملية، فإنه يعاني من بعض الثغرات وجب تداركها.

الخاتمة:

في إطار السعي نحو إنجاح مقاربة الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة، جاء القرار الوزاري رقم 008، كحvisلة وكواقع ليوأكب تعزيز الابتكار وريادة الأعمال للجامعة الجزائرية نحو ارتقاءها إلى الجيل الرابع، مُشكِّلا علامة بارزة في مسار بناءها وتطورها، فهو اعتراف تشريعي وتنظيمي بأن ديناميكية الابتكار تتطلب أطراً قانونية مرنة وقابلة للتطور، محاولا تحويل هذه النصوص إلى حقيقة ملموسة على أرض الواقع، بينما نجاح المحاولة يحتاج إلى تحالف مؤسساتي حقيقي يجمع بين مقومات الريادة انطلاقاً من الإرادة السياسية والجرأة الأكاديمية من خلال المبادرة الاقتصادية والثقة المجتمعية في قدرة العقل الجزائري وصولاً إلى الابتكار والإبداع الصناعي، حينها فقط ستتحول الجامعة من مستهلكة للموارد العامة إلى مولدة للثروة الوطنية، وعلى الرغم من المساعي النبيلة لصانع القرار الوزاري رقم 008 الذي شكل نقلة نوعية في الإطار

ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

القانوني نحو تطور السياسة التشريعية والتنظيمية الهادفة في القطاع، إلا أن نجاعة أحكامه تستوجب القفز على تحديات هيكلية وإجرائية أهمها تبني سياسات تكاملية بين جميع الفاعلين في منظومة الابتكار الوطني.

وبالرغم من الإقبال الكبير نحو تجسيد القرار 008 واستقطاب عدد كبير من الطلبة لتكوينهم كرواد أعمال ومرافقة مشاريعهم، إلا أن تجسيد تصور الدولة القاضي بتحقيق اقتصاد المعرفة في الجزائر كما نصبو وعلى النحو الذي نرجو، نراه لا يزال بعيد المنال، يستلزم تعزيز القرار 008 بقرارات أخرى تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات الاقتصادية الناشئة وتوفير البيئة والمناخ الاقتصادي والتشريعي والإداري والمالي والتكنولوجي الملائم لتطورها ونجاحها.

ذلك أنه على الرغم من أن المشرع الجزائري تبني القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 30 ديسمبر 2025 الذي يُشكّل خطوة مهمة على المستوى القانوني والمؤسسي، ويعكس إرادة حقيقية لربط الجامعة بالتنمية الاقتصادية، لكن من الناحية القانونية البحتة، فإن القرار يبقى إطاراً تنظيمياً طموحاً يعوزه الضمانات القانونية بنصوص أكثر تفصيلاً ووضوحاً، ولعلنا نساهم ببعض التوصيات التي أوجتها النتائج:

أولاً: النتائج:

1. يمثل القرار الوزاري رقم 1275 خطوة تشريعية وإطاراً مؤسسياً ضرورياً لبدء مسيرة ريادة الأعمال للطلبة الجامعيين في الجزائر، حيث وفر شرعية وأرضية تنظيمية لم تكن موجودة من قبل.
2. القرار 008 خطوة في مسار طويل، ويجب أن يُتبع بمراسيم تنفيذية ونصوص توضح الجوانب التمويلية والإجرائية بالتفصيل.
3. تحويل مشاريع المؤسسة الاقتصادية المنبثقة من الجامعة إلى مؤسسات اقتصادية فاعلة وناجحة لن يتحقق بقرار وزاري وحده، بل يتطلب وجود "رياعي الابتكار" المتكامل: باحث مخترع مبدع، إطار قانوني داعم ومرن، تمويل جريء ومستعد للمخاطرة، وقطاع اقتصادي طالب ومستوعب للتكنولوجيا. ومرهون بتحقيق تكامل حقيقي بين ثلاثية الباحث صاحب الفكرة المبتكرة، والجامعة الداعمة بالمعرفة والبنية، والقطاع الاقتصادي المستثمر والموجه للسوق.
4. يكمن القصور الأساسي في الفجوة بين الطموح التشريعي للقرار والواقع التشغيلي الذي تفرضه البيئة المحيطة (القوانين العامة، الثقافة السائدة، الإمكانيات المالية، الكفاءات).

ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

5. نجاح مشاريع المؤسسات الاقتصادية لا يمكن للجامعة أن تنهض بهذا الدور بمفردها، بل تحتاج إلى سياسة عمومية متكاملة ومحيط اقتصادي داعم للمخاطرة والابتكار يسهل من عملية الانتقال إلى جامعات الجيل الرابع.

ثانيا: التوصيات:

- (1) إنشاء منصة رقمية وطنية موحدة لتسجيل الأفكار ومتابعة مسار مشاريع المؤسسات الاقتصادية بعد الجامعة وتسهيل التواصل مع المستثمرين.
- (2) ربط جزء من تمويل الجامعات بمؤشرات الأداء الابتكارية مثل عدد براءات الاختراع المسجلة، عدد المؤسسات الناشئة الفاعلة وحجم التعاقدات مع القطاع الاقتصادي.
- (3) تخصيص نسبة من موارد الجامعة لإنشاء صندوق جامعي لتمويل المراحل الأولى للمشاريع.
- (4) محاولة التقليل من مخاوف الطلبة اتجاه طرح الفكرة وإعداد المذكرة التي ستحول إلى مؤسسة اقتصادية خصوصا وأن المدة الزمنية المخصصة لذلك هي بضع أشهر فقط من خلال التقرب منهم واستماع لانشغالاتهم.
- (5) على الجهات الوصية توفير نظام حقيقي محفز مع تسهيل وتيسير التعقيدات لدى حاملي الأفكار وتقديم الدعم المناسب لهم.
- (6) تعديل المادة (02) لمنح ممثلي بعض الجهات (السجل التجاري، الضرائب) صلاحية إصدار وثائق أو موافقات مبدئية موقعة إلكترونياً من داخل الشباك، تحت إشراف مركزي.
- (7) إضافة فقرة صريحة في المادة (02) تسمح للشباك الوحيد، بالتعاون مع الجهات المختصة بمواصلة مرافقة المؤسسات الاقتصادية الناشئة لمدة خمسة سنوات بعد التأسيس في مجالات محددة كالتسويق، منح امتيازات قانونية وجبائية خاصة كالإعفاءات الضريبية، تمويل التوسع وغيرها.

هذه التوصيات وغيرها التي من شأنها المساهمة في المزيد من إثراء النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة والكافية والوفية لترقية الجامعة الجزائرية إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية وغيرها سبل.

قائمة المصادر والمراجع:**أولاً: النصوص القانونية:**

ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

1. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 30 ديسمبر 2025 يتضمن إحداث شباك وحيد لدعم حاملي المشاريع على مستوى مؤسسات التعليم العالي ويحدد مهامه وتشكيلته وسيره.
2. القرار الوزاري رقم 008 المؤرخ بتاريخ 23 فيفري 2025 ، يعدل ويتمم القرار رقم 1275 المؤرخ بتاريخ 27 سبتمبر 2022.
3. القرار الوزاري رقم 1275 المؤرخ بتاريخ 27 سبتمبر 2022، والذي يحدد كفاءات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي.
4. القرار الوزاري رقم 162 المؤرخ في 21 سبتمبر 2025، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لتنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية والواجهات.
5. القرار الوزاري رقم 36 المؤرخ في 01 مارس 2023 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لتنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية.
6. القرار الوزاري رقم 1244 المؤرخ في 25 سبتمبر 2022 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لتنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية.

ثانيا: الكتب:

1. جروان فتحي عبد الرحمان، أساليب الكشف عن الموهوبين والمتفوقين ورعايتهم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
2. منصور إيمان أحمد، إدارة الابتكار نحو التغيير، دار ابن النفيس، عمان، 2018.

ثالثا: الأطروحات:

1. مناد أمجد، اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة، أطروحة دكتوراه، تخصص: إستراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، 2021.

رابعا: المقالات:

2. إسماعيل خالد علي المكاوي، وليد سعيد أحمد سيد أحمد، رؤية مقترحة لتطوير الإعداد التربوي للطلاب المعلمين بكليات التربية جامعة الأزهر المواكبة جامعات الجيل الرابع، المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج (ج1)، عدد112، أوت2023.
3. آمال مطابس، حاضنات الأعمال بوابة الطالب نحو إنشاء المؤسسات حاضنات الأعمال بجامعة الأغواط نموذجا - مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، مجلد 07، عدد01، 2023.

ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

4. أمل سعيد حباكة، تصور مقترح لتحويل جامعة حلوان إلى جامعة ذكية في ضوء الذكاء الاصطناعي، مجلة كلية التربية (أسوان)، مجلد 38، عدد 38، ديسمبر 2022.
5. بن شراط نجا، التحول الرقمي في التعليم العالي: مقارنة سوسيولوجية في تحليل مقاومة التغيير بين نموذج الجامعة التقليدية و الجامعة الذكية، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2025.
6. بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة : startup دراسة حالة الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 04، عدد 02، 2018.
7. بوضياف علاء الدين، زبير محمد، دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مجلد ، عدد ، 2020.
8. خمخام عطية، واقع حاضنات الأعمال في ترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، مجلد 03، عدد 01، 2022.
9. دعاء محمد سيد عمر، آليات مقترحة لتطبيق نموذج الحلزون الثلاثي للابتكار في مصر في ضوء التجربة الصينية، مجلة العلوم التربوية بكلية التربية، جامعة الغردقة، مجلد 06، عدد 03، أوت 2023.
10. رأفت العبيدي، أضواء الجراح، رأس المال الفكري في إطار متغيرات بيئة ريادة الأعمال: دراسة استطلاعية لعينة من الشركات الصناعية العاملة في محافظة نينوى، مجلة دراسات إدارية، العدد 12، 2014.
11. رجاء أومدور، النظام القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، مجلد 09، عدد 02، جوان 2024.
12. رجاء عبد اللاوي، سامية سيرات، متطلبات وتحديات تفعيل الجامعة الذكية في الجامعات الجزائرية مع عرض تجارب ناجحة، مجلة الأعمال الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، مجلد 02، عدد 01، جانفي 2024.
13. سعيدة تلخوخ، تجربة الجزائر في دعم المقاولاتية، مجلة التنظيم والعمل ، مجلد 10، عدد 04، 2021.
14. سهير عبد اللطيف أبو العلا وآخرون، درجة توافر متطلبات جامعات الجيل الرابع بجامعة أسوان، مجلة كلية التربية (أسوان)، مجلد 45، عدد 45، يوليو 2024.
15. شريف فطيمة وآخرون، دور الجامعة في ترقية المؤسسات الناشئة: دراسة حالة جامعة الجزائر 3، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد 28، عدد 01، 2025.

ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

16. صافي فتيحة، بلجيلالي فتيحة، مؤسسات التعليم العالي بالجزائر ودورها الداعم للابتكار و ريادة الأعمال، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مجلد 15، العدد 01 ، 2024.
17. عامر ملايكية، متطلبات التحول إلى الجامعة الريادية، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، عدد 14، 2025.
18. عائشة خوخاوي، آليات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في قطاع التعليم العالي: حاضنة الأعمال بجامعة البليدة 02 أنموذجا، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مجلد 14، عدد 02، ديسمبر 2025.
19. عائشة علي محمد البكري، تصور مقترح لتطوير برامج إعداد المعلم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية بالجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030 مجلة كلية التربية طنطا، مجلد 72، عدد 04، ج1، أكتوبر 2018.
20. عبد الحميد بشير، نحو تطوير النظام البيئي لريادة الأعمال من خلال الجامعات الريادية – جامعة بير كلي أنموذجا، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، عدد 14، 2025.
21. قسوري إنصاف، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية، Revue d'economie et de management ، مجلد 19، عدد 02، 2020.
22. كمال رمضان، مساهمة المرافقة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الناشئة حاضنات الأعمال بجامعة الأغواط نموذجا، مجلة إضافات اقتصادية، مجلد 08، عدد 01، 2024.
23. ماجد غزاي حميد العتيبي، دور الجهات الداعمة لحاضنات الأعمال الجامعية في المملكة العربية السعودية، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، مجلد 03، عدد 02، يونيو 2023.
24. محمد المهدي سوزان وآخرون، تطوير حاضنات الأعمال الجامعية في مصر على ضوء خبرة حاضنة SET Squared بالمملكة المتحدة، مجلة العلوم التربوية، عدد 05، أغسطس 2019.
25. مولاي أم كلثوم ، سحيمي فايزة، الجامعة الريادية وتعزيز الفرصة المقاولاتية لدى الطلبة خريجي المركز الجامعي البيض، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، مجلد 09، عدد 03، 2024.
26. مولود بعلي، حمو بوعلام، دور الأداء الرقمي في تعزيز تبني نموذج جامعات الجيل الرابع في الجزائر، دراسة تحليلية للتحديات والفرص، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، مجلد 10، عدد 01، 2025.
27. ندى صلاح علي محمد، اقتصاد المعرفة وأثره على النمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية، جامعة أسيوط، مجلد 74، مارس 2022.



ترقية الجامعة إلى الجيل الرابع عبر مشاريع المؤسسات الاقتصادية في ضوء القرار 008 وآلية الشباك الوحيد

28. نصر الدين أمرار، سفيان فوكة، دور حاضنات الأعمال الجامعية في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر - دراسة على ضوء القرار الوزاري 1275 ، مجلة السياسة العالمية، المجلد 07 ، العدد 02، 2023.
29. نهال مجدي إبراهيم أحمد، معوقات تحول جامعة المنصورة إلى جامعة ريادية وسبل التغلب عليها دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية جامعة المنصورة، مجلد 04، عدد 118، أبريل 2022.
30. يوسف مصطفى، سمسوم عائشة، مراكز تطوير المقاولاتية C.D.E كإستراتيجية لتعزيز النية المقاولاتية لدى الجامعيين، مجلد 14، العدد 01، مجلة دفاتر بوادكس، 2025.